جامعة قناة السويس
كلية التربية بالسويس

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأة وتطور الجمعيات النسائية المهتمة بتعليم الكبار في مصر في الفترة من ١٨٢٥ إلى٢٠٠٢

إعداد

إيمان عبد الراضي أبو الحسن حلبي
مدرس مساعد بقسم أصول التربية

مجلة كلية التربية بالسويس– المجلد الخامس– العدد الخامس– يوليو ٢٠١٢م

نشأة وتطور الجمعيات النسائية المهتمة بتعليم الكبار في مصر في الفترة من ١٨٢٥ إلى٢٠٠٢

إعداد

إيمان عبد الراضي أبو الحسن حلبي*

مقدمة:

بات من مسلمات العصر الحديث ، أهمية دور القطاع الأهلي أو التطوعي– كقطاع ثالث– بعد القطاعين الحكومي والخاص فى إحراز التقدم المنشود لأي مجتمع، وأن الجهود التى تبذل لتحقيق هذا التقدم لن تؤتى ثمارها ما لم يشارك هذا القطاع بالفاعلية المطلوبة " فمع بداية الألفية الثالثة ازداد وضوح دور المجتمع المدني كشريك للحكومة فى تبنى القضايا الهامة ذات البعد القومى و المحلى(١) .

"ولقد أكد المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار الذى عقد بمدينة هامبورج بألمانيا (١٩٩٧) على تشجيع المؤسسات غير الحكومية و الجماعات المحلية و تقديم الدعم المناسب لنمو دور مؤسسات المجتمع المدني" (٢) ، لما لها من قدرة على جذب الجماهير للمشاركة فى القضايا الهامة، " والتغلغل فى القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به، وبالتالي تحديد أولويات السكان فى مجتمعاتها المحلية بكفاءة واقتدار"(٣).

وتعكس الجمعيات الأهلية– كأحد مؤسسات المجتمع المدني–. شعور أفراد المجتمع بالمشكلات والقضايا التى تعترض مجتمعهم وتعوق تقدمة ولاسيما ما ارتبط

---

* **بحث مستخلص من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة/ إيمان عبد الراضي أبو الحسن المدرس المساعد بقسم أصول التربية بكلية التربية بالسويس جامعة قناة السويس.**

بقضايا التعليم والصحة والدخل، حيث " تأثرت المنظمات الأهلية النسائية فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين بهذا الاهتمام والذي بدا فى مشاركة المنظمات الأهلية فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر السكان و التنمية و مؤتمر المرأة [٤] .

" وجاءت الخطة القومية لمحو الأمية و تعليم الكبار لعام (٢٠٠٣ _ ٢٠٠٤) لتؤكد على تفعيل دور المنظمات الأهلية لكي تقوم بدورها فى محو الأمية إذا وجدت التوجيه و الدعم اللازم [١] ".

وعلى الرغم من أهمية تعليم الكبار كسمة من سمات العصر الذي نعيشه، وركيزة من ركائز التقدم التي ننشده ، فلقد أكد المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار الذى عقد فى بيليم بالبرازيل فى ديسمبر (٢٠٠٩) على ضعف التمويل و الإمكانيات المتاحة لبرامج تعليم الكبار بالمقارنة بتعليم الصغار بصفة عامة والتعليم النظامي بصفة خاصة[٢].

ولقد انعكس في العقد الأخيرمن الألفية الثانية التأثير الحقيقي للجمعيات الأهلية بوجه عام والنسائية علي وجه الخصوص في دعم ومساندة مسيرة المرأة،والذي بدأ تحت مسمى "التوجه الخيري" الذي كان يهدف إلي دعم المرأة، وأصبح له صدى فى عصرنا الحالي ولكن بمسمى جديد وهو "تمكين المرأة" بهدف توسيع خبراتها عن طريق إكسابها المهارات والقدرات التي تساعدها على الاعتماد على ذاتها.

---

[١] الجهاز المر كزى للتعبئة العامة و الإحصاء ، **الأمية فى مصر . آليات و أساليب التصدي لها**، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص٤٣.

(2) **http:www.ibe. UNESCO.org /fileadmin / user_upload / organization / council_pdf.**

وإذا تتبعنا نشأة الجمعيات النسائية المهتمة بتعليم الكبار سوف نجد تطورًا ملحوظًا في ملامح هذه النشأة والتى بدأت منذ أوائل القرن الـ ١٩ وبالتحديد منذ عام ١٨٢٥م، ولذلك يمكن أن نميز أربع مراحل في مسيرة عمل هذه الجمعيات في مجال تعليم الكبار منذ بدايتها وحتى بداية الألفية الثالثة وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة البدايات الأولى (١٨٢٥ – ١٩٢٢).

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق (١٩٢٣ – ١٩٥١).

المرحلة الثالثة: مرحلة تكوين المؤسسات (١٩٥٢ – ١٩٨٠).

المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع والانتشار (١٩٨١-٢٠٠٢).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتبلور مشكلة البحث فى إلقاء الضوء على تتبع مراحل نشأة وتطورالجمعيات النسائية المهتمة بتعليم الكبار فى مصر، والكشف عن الظروف المجتمعية السائدة فى كل مرحلة؛ حيث تعد تلك الجمعيات شريكاً رئيسياً فى تنمية المجتمع.

وتتمثل تساؤلات الدراسة فيما يلي:

ما الظروف المجتمعية التي أثرت على نشأة الجمعيات النسائية في مصر؟

ما أبرز الجهود؟

وعلي ذلك تسعى الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية:

أهداف الدراسة:

١-الكشف عن الظروف المجتمعية السائدة فى الفترة من(١٨٢٥ – ١٩٢٢) وأثرها على نشأة الجمعيات النسائية.

٢-تعرف جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار فى الفترة من(١٨٢٥ – ١٩٢٢).

٣-الكشف عن الظروف المجتمعية السائدة فى الفترة من(١٩٢٣ – ١٩٥١) وأثرها على نشأة الجمعيات النسائية.

٤-تعرف جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار فى الفترة من(١٩٢٣ – ١٩٥١).

٥-الكشف عن الظروف المجتمعية السائدة فى الفترة من(١٩٥٢ – ١٩٨٠) وأثرها على نشأة الجمعيات النسائية.

٦-تعرف جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار فى الفترة من(١٩٥٢ – ١٩٨٠).

٧-الكشف عن الظروف المجتمعية السائدة فى الفترة من(١٩٨١- ٢٠٠٢) وأثرها على نشأة الجمعيات النسائية.

٨-تعرف جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار فى الفترة من(١٩٨١- ٢٠٠٢).

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية لما يلى :

١- تؤكد التجربة العالمية أن مؤسسات المجتمع المدني تعد المرتكز الأهم فى عملية التنمية المجتمعية ،ومن ثم تصبح الجمعيات النسائية شريك أساسي فى هذه العملية ،فلا بد وأن تكون على

مستوى حاجات الأفراد ومطالب المجتمع، واتجاهات العصر الذى توجد فيه ،وهذا يتطلب ضرورة المتابعة المستمرة لأداء هذه الجمعيات وتوافر الإمكانيات التى تساعدها فى أداء رسالتها .

٢- يعتبر تعليم الكبار من المجالات الهامة التى تستحوذ على اهتمام كبير على المستويين القومى والعالمي، لذا زاد الاهتمام بضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع (الحكومي، الخاص، الأهلي) فى تقديم برامج تعليم الكبار لكل أفراد المجتمع البالغين كل حسب احتياجاته ومتطلباته ،ويتطلب تحقيق ذلك وجود جمعيات نسائية قادرة على تقديم هذه البرامج.

الدراسات السابقة:

تقوم الدراسة باستعراض الدراسات السابقة وفقاً لمحورين رئيسين هما الدراسات العربية ، والدراسات الأجنبية .

أولاً : الدراسات العربية :

١- تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول(٢٠٠١) [١]:

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن واقع الجمعيات الأهلية فى ج.م.ع ، مع وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى مجال التعليم.

---

[١] عبد السلام محمد على الصباغ ، **تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول**، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها: أن نقص التمويل فى بعض الجمعيات الأهلية يتطلب مساهمة رجال الأعمال فى تمويلها، وأن الجمعيات الأهلية لها قدرة على توصيل الخدمات التعليمية لقطاعات كبيرة ومهمة فى المجتمع بشرط تفعيل دور المواطن.

٢- محو أمية المرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، بالتطبيق على مركز و مدينة المنصورة دقهلية (٢٠٠٣) [١]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى :

١- التعرف على العلاقة بين التنمية و أمية المرأة المصرية .

٢- التعرف على أهم مظاهر الاهتمام الدولي والقومي بتعليم ومحو أمية المرأة المصرية .

٣- التعرف على المعوقات التى تحول دون تعليم المرأة في مدينة المنصورة .

واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي للحصول على البيانات و المعلومات الخاصة بواقع أمية المرأة في محافظة المنصورة و المعوقات التى تحول دون تعليم النساء القراءة و الكتابة .

و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١- وجود معوقات مجتمعية و أسرية في مقدماتها إنكار المجتمع لأهمية محو أمية المرأة ودورها في التنمية .

---

[١] إبراهيم السيد العويلى ، محو أمية المرأة المصرية بين الواقع و المأمول ، بالتطبيق على مركز و مدينة المنصورة دقهلية ، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، ع ٥٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣١ – ٣٧١ .

٢- الافتقار إلى وجود تشريعات متكاملة تلزم كافة الجهات بأداء دورها محو الأمية.

٣- محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى : التجربة المصرية لمحو الأمية وتعليم الكبار نموذجاً (٢٠٠٤) [١]:

استهدفت هذه الورقة ما يلى :

أ- تقديم رؤية عامة حول واقع محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى وتحدياته والتوجهات المستقبلية .

ب- عرض ودراسة التجربة المصرية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار .

وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج لعل من أبرزها ما يلى :

أ- على الرغم من جهود مصر لمكافحة الأمية وتناقص نسبة الأمية خلال السنوات من (١٩٥٠) إلى (٢٠٠٣) إلى أن هناك زيادة فى الأعداد المطلقة للأميين خلال نفس الفترة .

ب- ارتفاع نسبة أمية الإناث عن الذكور والريف عن الحضر بما يقارب الضعف .

ج- تفاوت نسبة أمية الإناث بين المحافظات فتتدنى فى المحافظات الحضرية وترتفع فى قبلي عن بحري .

---

[١] يحيى عبد الوهاب الصايدى ، محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى : التجربة المصرية لمحو الأمية وتعليم الكبار نموذجاً ، **مجلة تعليم الجماهير** ، العدد ٥١ ، السنه (٣١)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٨:٨١

د- تفاوت نسبة أمية الإناث عن أمية الحضريات وترتفع بوضوح فى معظم المحافظات ماعدا الحضر .

هـ- يعتبر عدم الاستيعاب الكامل للملزمين ، والتسرب ، والارتداد إلى الأمية من أهم العوامل التى تسهم فى تصاعد الأعداد المطلقة للأميين .

و- ضرورة تعاون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية مع الهيئة العامة لمحو

الأمية وتعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات والنقابات والمجالس القومية فى تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية.

٤- إشكالية تعليم الكبار، تعليم الكبار بين القراءة والثورة الرقميـة(٢٠٠٥): [١]

تطرقت هذه الدراسة إلى تعليم الكبار بين القرائية (معرفة القراءة والكتابة والحساب) والثورة الرقمية ومجالات وأساليب تعليم الكبار والجهود الدولية المبذولة لمحاربة اللاقرائية أو الأمية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

التعرف على معنى الأمية قديماً و حديثاً و مفهوم تعليم الكبار ومجالاته المختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن برامج تعليم الكبار تواجه

[١] - حمد بن سيف الهمامى ، إشكالية تعليم الكبار ، تعليم الكبار بين القراءة و الثورة الرقمية ، **مجلة التربية** ، العدد ١٥٢ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر، مارس ٢٠٠٥ .

إشكاليات لا حصر لها من جهة البرامج وتخطيطها أو من قبل الدارسين أنفسهم مثل :

أ – مازالت مشكلة الأمية و تعليم الكبار تعالج بعيداً عن النظام التربوي للدولة .

ب – النظرة القديمة لمفهوم محو الأمية و تعليم الكبار حيث التركيز فقط على محو الأمية الأبجدية دون التطرق إلى المجالات الأخرى لتعليم الكبار .

ج – سيطرة النظرية القديمة على مناهج تعليم الكبار سواء من حيث المحتوى أو طرائق و أساليب التدريس .

د – عزوف النساء عن برامج تعليم الكبار نتيجة عدم مناسبة البرامج التعليمية التى تقدم لهن حيث أنها لا تختلف عن البرامج التى تقدم للذكور .

هـ– عدم وجود خطط طويلة الأجل تعين الدارسين على الاستمرار فى برامج ما بعد القرائية.

و – عدم توافر المهارات اللازمة للقائمين على برامج تعليم الكبار من المخططين و الإداريين و المدربين و المعلمين .

٥– تعليم الكبار فى سلطنة عمان الملامح والدوافع والمعوقات (٢٠٠٦): [١]

[١]- أحمد محمد سيد الشناوى وسعيد طه محمود ، تعليم الكبار فى سلطنة عمان الملامح والدوافع والمعوقات ، **مجلةكلية التربية بالاسماعيلية** ، العدد ٤ ، يناير ٢٠٠٦ .

استهدفت هذه الدراسة ما يلى :

أ- التوصل إلى أهم الأسباب التى تدفع الدارسين الكبار للالتحاق بمراكز تعليم الكبار .

ب- تحديد أهم المعوقات التى تعوق الدارسين فى تعليم الكبار بسلطنة عمان عن مواصلة مسيرتهم التعليمية .

ج-تقديم بعض المقترحات والتوصيات لمواجهة معوقات الدارسين بمراكز تعليم الكبار للنهوض بهذا النمط من التعليم وبالتالي زيادة فاعليته وتحقيق أهدافه.

وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج لعل من أبرزها ما يلى :

أ- وجود مشكلات أسرية ومادية تعوق الدارسين الكبار عن الالتحاق بفصول محو الأمية مثل عدم توافر المواصلات للمركز فضلاً عن الأعباء المالية التى يتحملها الدارسون.

ب- برامج الدراسة المقدمة للدارسين غير شيقة ولا تتيح للدارسين الحرية الكافية للتعبير عن الرأي.

ج- عدم ملائمة مواعيد الدراسة وأماكن التدريب مع احتياجات الدارسين.

د- سوء معاملة بعض المعلمين للدارسين الكبار.

٦- دراسة مقارنة لجهود المنظمات غير الحكومية في تربية ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر و بعض الدول الأجنبية (٢٠٠٦) [١]:

---

[١] جمال مصطفى حسين ، **دراسة مقارنة لجهود المنظمات غير الحكومية في تربية ذوى الأحتياجات الخاصة في مصر و بعض الدول الأجنبية** ،رسالة ماجستير،كلية التربية ،جامعة عين شمس،٢٠٠٦.

هدفت الدراسة إلى ما يلى:

أ – التعرف على نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية وتربية ذوى الاحتياجات الخاصة في ضوء الفكر التربوي المعاصر .

ب – واقع جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة (فئة المكفوفين) في المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية .

ج – مقارنة جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة (فئة المكفوفين) في ج.م.ع. و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية .

د – وضع تصور مقترح لتطوير جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة (فئة المكفوفين) في مصر في ضوء خبرات دولتي المقارنة بما يتناسب و إمكانيات المجتمع المصري .

واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن واستخدام مدخل جورج بيريداى الذى يتناسب و طبيعة مشكلة الدراسة .

وقد أسفرت الدراسة عما يلى:

أ– ترتبط زيادة فاعلية جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة بتفعيل علاقة هذه المنظمات بالدولة و ترشيدها في الاتجاه الصحيح .

ب– ترتبط زيادة فاعلية جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة بزيادة التمويل و تنويع مصادره .

ج- تتوقف فاعلية جهود المنظمات غير الحكومية فى تربية ذوى الاحتياجات الخاصة على كفاية الخدمات التربوية و تنوعها و مقابلتها لاحتياجات الفئات الخاصة .

٧- دراسة تقويمية لدور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية بمصر (٢٠٠٩)[١]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلى :

أ-تعرف الموجهات الفكرية لدور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية .

ب-دراسة دور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية من خلال القوانين واللوائح الخاصة بتلك الجمعيات فى مصر.

ج- الوقوف على واقع الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية .

د- عرض لبعض الخبرات العالمية المعاصرة لدور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية.

هـ- التوصل إلى التصور المقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية في مصر في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

---

[١] محمد مصطفى عبد اللطيف ، **دراسة تقويمية لدور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية بمصر** ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٩ .

أ- الإعلان عن الأنشطة والبرامج غير كاف وغير متنوع ويتركز على الاتصال الشخصي لأعضاء الجمعيات بالمتحررين من الأمية.

ب- ضعف وجود قاعدة بيانات أو معلومات كافية لدى الجمعيات عن سبل الوصول للمتحررين من الأمية .

ج- تعمل الجمعيات بمعزل عن الفئات المستهدفة، وضعف إتاحة الفرصة لهم للمشاركة فى تحديد البرامج.

د- ضعف التحاق المتحررين ببرامج المهارات الحياتية يشير إلى ضعف الاستفادة من المهارات الحياتية النظرية والعملية .

هـ- نادراً ما تقوم الجمعيات بالتنسيق بينها وبين التعليم النظامي لتعزيز سياسات مواصلة التعليم للمتحررين من الأمية.

و-هناك ضعف فى برامج التوعية السياسية والقانونية والحقوقية التى تقدمها الجمعيات الأهلية.

ز- ندرة وجود رؤية ورسالة واضحة لدى الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- تمويل تعليم الكبار في المجتمع المدني: دراسة استكشافية للمجتمع الأوروبي (٢٠٠٠): [١]

[١]- Paul Belanger And Bettina Bochynek , **The financing Of Adult Learning In Civil Society : An European Exploratory Study**, Unesco Institute For Education , Feldbrunnestrasse 58 , 20148 Hamburg ,Germany, 2001 .

تمثل الهدف من هذه الدراسة في الكشف عن مصادر تمويل تعليم الكبار في المجتمع المدني في الدول الأوربية .

و تكونت الدراسة من خمس فصول رئيسة هي :

الفصل الأول: ويتناول منهجية الدراسة .

الفصل الثاني: ويتناول تعريف و وصف خطوات الدراسة الميدانية فضلاً عن تحليل دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار.

الفصل الثالث : ويتناول دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار في (١٦) دولة أوربية .

الفصل الرابع: ويتناول مصادر الدعم المالي الذى تتلقاه المؤسسات العاملة في مجال تعليم الكبار من قبل الأفراد .

الفصل الخامس: ويتناول الاتجاهات الجديدة في تعليم الكبار من قبل المؤسسات غير الحكومية.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج لعل من أبرزها ما يلى :

-تتعدد المنظمات غير الحكومية التى تسهم في تعليم الكبار في الدول الأوربية مثل الكنائس، والأحزاب، والنقابات، والتعاونيات، والجمعيات الأهلية .

–تشكل المنظمات غير الحكومية مصدراً هاماً لتعليم الكبار بالنسبة لغيرها من الجهات المشاركة فى تعليم الكبار حيث توفر ما يقرب من نصف إجمالي أنشطة تعليم الكبار في معظم الدول الأوربية .

– انضمام المنظمات غير الحكومية لمؤسسات تعليم الكبار بهدف خلق روابط وطنية لتعليم الكبار في جميع البلدان الأوربية.

–انضمام الجمعيات النسائية و جمعيات البيئة و جمعيات المسنين بهدف خلق روابط وطنية فى كل بلد أوروبي .

وتوصلت الدراسة إلي عدة توصيات لعل من أبرزها ما يلى : –

ضرورة تغير العلاقة بين الدولة و منظمات المجتمع المدني بهدف تحسين قدرة هذه المنظمات على المشاركة في برامج تعليم الكبار .

– ضرورة زيادة المساهمات المالية المقدمة من الحكومة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تعليم الكبار ولا سيما في شرق و جنوب أوربا .

– ضرورة الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية كشركاء في صنع التنمية ووضع سياسات تعليم الكبار.

٢– المبادرات التربوية للمجتمع الأثيوبي: الشراكة بين المنظمات غير حكومية والدولة في التعليم (٢٠٠٢): ([1])

[1]- Edo,M. and Others , **Ethiopian Community Education Initiatives : Communities , NGOs and Government Partnerships in Action** , 2002, Eric No: ED 47171

تمثل الهدف من هذه الدراسة في تعرف أشكال التعاون الذي حدث بين الجمعيات الأهلية والحكومة بهدف تطوير بعض المشروعات التي تهدف إلي تحسين عملية توصيل التعليم الأساسي إلي الفئات المهمشة – نساء وأطفال – في المناطق الأكثر احتياجا .

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي :

أ- يعتبر مبدأ المشاركة بين الجمعيات الأهلية والحكومة العامل الأساسي في توصيل

التعليم الأساسي للفئات المهمشة في المناطق البعيدة والفقيرة .

ب- تتميز الجمعيات الأهلية بقدرتها علي التجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي مما يسمح لها بتطوير مناهج تعليمية ترتبط بأسلوب الحياة في مجتمعاتها المحلية .

جـ- يتوقف نجاح البرنامج التعليمي لأي جمعية أهلية علي مشاركة أعضاء الجمعية وقادة المجتمع والمعلمين والآباء.

د- يتوقف نجاح البرنامج التعليمي علي تلقي المشاركين فيه – الفئات السابق ذكرها – لتدريب مستمر يساعدهم علي تخطيط وتنفيذ برنامجهم .

هـ – يحتاج الوصول إلي الفئات المهمشة إلي مجموعة من المعلمين المؤهلين بالمجتمع المحلي، وجداول دراسية تتسم بالمرونة،

وتعليم مدرسي للبنات قائم علي المنزل، والاستعانة بمعلمات للتدريس للبنات .

٣- المجتمع المدني العالمي ، نظرة عامة (٢٠٠٣): [١]

تستهدف هذه الدارسة التعرف على ملامح القطاع الأهلي فى (٣٧) دولة من دول العالم المتقدمة و النامية، وكذلك التعرف على أثر القطاع الأهلي اقتصاديا مثل دوره فى مكافحة البطالة وزيادة الدخل القومى .

و استعانت الدراسة بالمنهج المقارن و التعرف على دور القطاع الثالث فى دول المقارنة .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أبرزها ما يلى :

- يشكل القطاع الأهلي قوة اقتصادية و اجتماعية كبيرة فى معظم دول العالم .

- توجد تحديات هائلة تواجه القطاع الأهلي فى جميع دول العالم مثل الشفافية والكفاءة والفاعلية وصياغة إطار شراكة عمل مع القطاعين العام والخاص .

٤- إعادة ميلاد المجتمع المدني: نمو المنظمات النسائية فى وسط وغرب أوروبا (2005): [١]

---

[١]- Lester M.Salamon and Others **, <u>Global Civil Society , An Overview</u>** , Baltimore : Johns Hopkins Institute for Policy Studies , 2003

تستهدف الدارسة التعرف علي مراحل تطور الجمعيات النسائية في عشر دول بشرق ووسط أوروبا . كما تهدف إلي التعرف علي بنية هذه الجمعيات والصعوبات التي تواجه تمويلها والقضايا التي تركز عليها .

وتوصلت الدراسة إلي النتائج الآتية :-

أ- يوجد توتر بين عمل الجمعيات النسائية من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخري .

ب - يؤدي الإدراك السلبي لمعني (النسوية) إلي إعاقة الجهود لتطوير أجندة عمل موحدة بين الجمعيات النسائية .

جـ- تؤثر الاتجاهات العامة لأفراد المجتمع علي العلاقات القائمة بين قادة المجتمع من ناحية والجمعيات النسائية من ناحية أخري .

د- يوجد توتر في العلاقات بين الجمعيات النسائية وبعضها البعض وقد يرجع ذلك إلي المنافسة والانقسامات التي تشهدها تلك الجمعيات .

---

[١]- Sloat .A," The Rebirth of Civil Society : The Growth of Women's NGOs in Central and Eastern Europe**", European Journal of Women's Studies** , Vol . 12, Issue 4, Nov. 2005.

٥- الواقع والمأمول: الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية في باكستان(٢٠٠٦):[١]

استهدفت الدراسة ما يلى:

أ- الكشف عن واقع المنظمات النسائية غير الحكومية فى باكستان.

ب- تحليل خطط الجمعيات النسائية بهدف الكشف عن مدى مساهمتها فى تعزيز حقوق المرأة.

ج- الكشف عن طبيعة العلاقات السائدة بين المنظمات النسائية غير الحكومية من جهة والدولة من جهة أخرى.

د- تحليل جدول أعمال المنظمات النسائية ورؤيتها فى إطار السياق الثقافي والاجتماعي والتاريخي والسياسي الذى توجد فيه.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل من أبرزها ما يلى :

- تتميز المنظمات النسائية غير الحكومية بعدم توافر رؤية واضحة لها تجاه ما ينبغي القيام به.
- توجد بعض الصعوبات التى تحول دون تحقيق المنظمات النسائية لأهدافها.

١- Jafar, Afshan, **Lofty ideals and ground realities: Feminism, activism, and NGOs in Pakistan,** University of Massachusetts Amherst, 2006

- تسعى الحكومة الباكستانية -إلى حد ما - إلى وضع الخطط التى تضمن البقاء والاستمرارية للمنظمات النسائية فى بيئة محافظة.

٦- التنمية الاجتماعية وتعليم الكبار في بنجلاديش: دراسة حالة لثلاث منظمات غير حكومية(٢٠٠٥): [١]

تمثل الهدف من هذه الدراسة في تعرف الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال تعليم الكبار، فضلاً عن تعرف دور المنظمات غير الحكومية فى المشاركة فى تحقيق التنمية الاجتماعية فى بنجلاديش.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- تشارك المنظمات غير الحكومية فى بنجلاديش مشاركة محدودة فى مجال تعليم الكبار .

ب- ترتكز جهود المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية الاقتصادية.

ج- قلة جهود المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية الاجتماعية.

وخرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

---

[١]-Fenton, Peter, M.Ed., **Social development and adult education in Bangladesh: A case study of three NGO's involvement**, University of Alberta (Canada), 2005
AT:http://proquest.umi.com/(accessed:1/10/2010)

أ- زيادة نسبة المخصصات المالية للمنظمات غير الحكومية .

ب- وضع الخطط التى من شأنها رفع مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية الاجتماعية.

ج- زيادة الاهتمام بالبرامج التى تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ولا سيما فى الحضر.

٧- تعزيز دور التعليم المستمر في المشاركة المدنية(٢٠٠٩): [١]

استهدفت الدراسة تعرف القضايا المتعلقة بسياسات المشاركة المجتمعية بما فيها

الشراكة بين التعليم المستمر من ناحية والبحوث المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وتعرف دور المهنيين في التعليم الجامعي في إقامة هذه الشراكة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام إحدى أساليبه وهو أسلوب دراسة الحالة، وتم تطبيقه على العاملين في التعليم الجامعي المستمر والبحوث المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني بمنطقة فيكتوريا بكندا، وتضمنت الأداة الرئيسية لجمع البيانات مقابلة شخصية قام بها الباحث، إلى جانب تجميع المعلومات الموجودة في ملفات الجامعة والمجتمع؛ بغرض مقارنة الاستجابات بين المجموعات وداخل نطاقها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

2- Heather McRae, "Exploring University Continuing Education's Role in Civic Engagement" , In Search of Common Space, **Educational leadership senior Supervisor**, University of Victoria, Canada, 2009.

- لا توجد علاقات تعاون قوية بين التعليم الجامعي المستمر ومنظمات المجتمع المحلى، وأن هناك شراكة محدودة بينهم.
- أن التعليم الجامعي المستمر عبارة عن وحدة تقدم بشكل أساسي محاضرات عامة حول القضايا المعاصرة، وتيسر وصول المتعلمين الراشدين إلى الجامعة، ولكنها أبدت أن الجامعة لا تحاول الخوض في معالجة المشكلات الرئيسة التي يعانى منها المجتمع.
- ضرورة إقامة مساحة مشتركة تسمح للتعليم الجامعي المستمر والبحوث المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون للمساعدة في حل مشكلات المجتمع.

مصطلحات الدراسة :

أولاً: الجمعية النسائية: Women's NGO[1]

هي جماعة ذات تنظيم معين تستمر لمدة معينة وتتكون من أشخاص طبيعيين كلهم أو جلهم من النساء، تستهدف تقديم خدمات (علمية – واجتماعية –تعليمية – صحية) لأفراد المجتمع وجماعاته ولاسيما النساء ، ودورها فعال ومكمل ومشارك للدور الحكومي .

ثانياً : تعليم الكبار : Adult Education [1]

---

[1] وزارة التخطيط ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،**القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية**،مادة (١) ،القاهرة، مايو ٢٠٠٢،ص ٥.

الفرص التعليمية التى يهيئها المجتمع لأفراده البالغين لإكسابهم المعارف و المهارات و الاتجاهات التى تعينهم على التكيف مع أنفسهم ومع مجتمعهم على حد سواء بهدف تطوير أنفسهم والمجتمع الذى يعيشون فيه، فى إطار فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة .

منهج الدراسة وخطواتها:

يعتبر المنهج التاريخى من المناهج المناسبة لتحقيق أهداف تلك الدراسة ،ولذا أستخدمت الدراسة المنهج التاريخى بأسسلوبيه التحليلى والوصفى فى دراسة الأحداث الاجتماعية والسياسية والأقتصادية والثقافية والتى كان لها تأثير على دور الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار،من خلال إتباع الخطوات التالية:

١- رصد البدايات الأولى لظهور الجمعيات النسائية فى الفترة من (١٨٢٥ – ١٩٢٢) وتمثل ذلك فى **المرحلة الأولى** : الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية ،و جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار.

٢- رصد انطلاق الجمعيات النسائية فى الفترة من (١٩٢٣ – ١٩٥١) وتمثل ذلك فى **المرحلة الثانية**: الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية ،وجهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار.

٣- رصد كيفية تكوين المؤسسات فى الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٨٠).فى الفترة من وتمثل ذلك فى **المرحلة الثالثة**: الظروف المجتمعية السائدة

---

(١) إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

وأثرها على حركة الجمعيات النسائية ،وجهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار.

٤- رصد توسع وانتشار الجمعيات النسائية فى الفترة من(١٩٨١-٢٠٠٢).

وتمثل ذلك فى **المرحلة الرابعة**: الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية ،وجهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار.

وفيما يلى تفصيلاً لتلك المراحل على النحو التالى:

المرحلة الأولى: مرحلة البدايات الأولى (١٨٢٥ – ١٩٢٢).

في هذه المرحلة بدأ ظهور الإرهاصات الأولي في تعليم الكبار على يد "كلوت بك" والذي قام بإنشاء مدرسة لتخريج القابلات عام ١٨٢٥م، والتي بدأت بتعليم النساء الحبشيات والزنجيات أصول هذه المهنة، وبعد أن حقق هذا التعليم نجاحًا ملموسًا بدأت المدرسة في تأهيل وتدريب الفتيات المصريات ليتعلمن أصول هذه المهنة[١].

كما برزت محاولات من قِبل بعض الجمعيات النسائية في تقديم خدمات للنساء تتمثل في تعليمهن مبادئ القراءة والكتابة وتدريبهن على بعض الأعمال اليدوية بهدف تحسين وضعهن في المجتمع وإعدادهن للحياة.

وتتناول الدراسة هذه المرحلة من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول : الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية:

يمكن أن نميز ثلاث فترات خلال هذه المرحلة وهى :

---

١ – إبراهيم محمد إبراهيم ،تاريخ تعليم الكبار فى مصر الحديثة،كلية التربية ،جامعةعين شمس،القاهرة،د.ت ،ص ٣.

الفترة الأولى من (١٨٢٥-١٨٤٨): من الثابت تاريخيًا أن "محمد على" هو باعث النهضة الحديثة في مصر في كل جوانب الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والفكرية، وكانت وسيلته لتحقيق تلك النهضة هو الاهتمام بالتعليم والذي ظهر جليًا في اتخاذه لعدة إجراءات لعل من أبرزها ما يلي:[١] إرسال المبعوثين إلي أوروبا، وإنشاء نظام تعليمي مدني حديث، مع توفير الاحتياجات المالية للمدارس الابتدائية.

الفترة الثانية من (١٨٤٨م- ١٨٨٢م): وهي فترة خلفاء محمد علي وقد تميزت بعدة سمات نذكر منها ما يلي:[٢]

١. عودة الحركة القومية التي يُراد القضاء عليها في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
٢. بدء ظهور الحياة النيابية بالبلاد والمطالبة بتنظيمها ووضع دستور لها.
٣. زيادة الصلة بالغرب، بعلومه المختلفة، وبتطور معتقداته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤. وجود حركة واسعة من الإصلاح، وبعد فترة من الرجعية والتدهور أدت إلي تنفيذ الكثير من المشروعات بالبلاد.

---

١ – عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط ٦، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٧٨ – ٨٥.

٢ – منير عطا الله سليمان، التعليم واتجاهاته الشعبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٨٢، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٠٨.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلي ظهور العديد من حركات نذكر منها الحركة الوطنية والحركة النسائية وحركة نشر التعليم ولاسيما التعليم الحُر.

وكان من نتائج الحركة النسائية في مصر الاهتمام بإنشاء مدارس البنات، وأنشئت أولى هذه المدارس في عام (١٨٧٥م) تحت رعاية إحدى زوجات الخديوي إسماعيل، ولم تخضع هذه المدارس للنظام التعليمي السائد في مدارس البنين ولكن كانت مناهجها تقدم نوعًا من التعليم يناسب البنات [١].

الفترة الثالثة من (١٩٠٠م- ١٩٢٢م): والتى تميزت بظهور متغيرات عديدة في كافة جوانب الحياة في البلاد والتي تحققت بتوجهات النظام السياسي في تلك الفترة.

فقد شهدت هذه الفترة أحداثًا سياسية كبرى من أبرزها استمرار الاحتلال البريطاني على البلاد، حيث "وجد الأجانب في مصر مكانًا للهجرة والاستقرار ومزاولة نشاطهم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر تبدي اهتمامًا كبيرًا بالنشاط الاجتماعي، ولما شعر قادة الفكر بتخلف البلاد في هذا النشاط تزعموا حركة لإنشاء الجمعيات الخيرية إتاحة الفرصة للمواطنين لمزاولة النشاط الاجتماعي[٢]، مما شجع رائدات الحركات النسائية على إنشاء جمعيات خاصة بهن تقدم خدمات للنساء وتعبر عن قضاياهن.

---

١ – عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١٩٧ – ٢٠٨.

٢ – سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٢

كما كانت الرغبة في الدفاع عن الهوية القومية في مواجهة الغزو الأجنبي والمطالبة بالاستقلال الوطني أبرز العوامل الدافعة لظهور الجمعيات النسائية.

وقد أثرت ثورة ١٩١٩م في نمو الشعور الوطني وزيادة الوعي بالتضامن بين طبقات الشعب المصري فتشكلت الجمعيات النسائية لتعمل في ميادين الرعاية الاجتماعية بأنواعه المختلفة[١].

ومثلت المرأة جناحًا رئيسيًا في ثورة ١٩١٩م فتكونت لجنة النساء الوفديات للتحرك مع الهيئة الوفدية للمطالبة بحق مصر في الاستقلال، فقد "سارت النساء المحجبات والمعزولات عن الحياة العامة في مظاهرات ضخمة عكست عمق المعارضة الشعبية للوجود البريطاني، ومنحتهن الشرعية كفاعلات سياسيات عليهن مسئولية في النهوض بالأمة"[٢]، ولم يقتصر الأمر على الخروج في هذه المظاهرات على بنات العائلات أو الأسر الكبيرة بل امتد ليشمل سيدات من مختلف شرائح المجتمع.

كما أبرزت هذه المرحلة بوضوح انعكاسات السياق الاقتصادي على الجمعيات النسائية فمن ناحية كانت قضية مكافحة الفقر على قمة جدول أعمال هذه الجمعيات، ولاسيما في تحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء والأطفال، فغلبت الطبيعة الخيرية على الجمعيات النسائية واستطاعت نساء الطبقات العليا تنظيم أنفسهن من أجل مساعدة النساء الأكثر فقرًا.

١- مي شهاب ورسمي عبد الملك، أهمية التكامل بين العمل الحكومي والجمعيات غير الحكومية في تربية الطفل من أجل السلام، منشورات ثقافة الطفل، القاهرة، يناير ١٩٩٥، ص ١١٧.

٢- جوديت تاكر، الإقليم العربي العثماني من أوائل القرن الثامن عشر إلي القرن العشرين، ترجمة: عايدة سيف الدولة، دار إبريل، ليدن، بوسطن، ٢٠٠٣، ص ٢٣٨.

كما برز انعكاسات السياق الاجتماعي والثقافي على الجمعيات النسائية فكانت قضايا العدل الاجتماعي ونشر التعليم والمطالبة بحقوق المرأة على قائمة أولوياتها.

كما حدث تغير في ظروف المجتمع حيث نشأت حاجات ومطالب جديدة يجب على المرأة الوفاء بها، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إتاحة الفرص لتعليمها وتعريفها بأدوارها الجديدة، وقد كان "لهدى شعراوي" – إحدى رائدات العمل الاجتماعي في تلك الفترة – دورًا بارزًا في الحياة الاجتماعية ولطالما كافحت لكي تحصل المرأة المصرية على حقوقها الاجتماعية حتى يكون لها دورًا بارزًا في صنع حضارة مجتمعها، كما نادت بترويج الصناعات الوطنية وتزعمت حركة لمقاطعة البضائع الإنجليزية.

واستطاعت ثورة ١٩١٩م أن تحطم الفوارق في الشعور بين طبقات الشعب المصري، وحرك المصريين جميعًا رجالاً ونساًء شعورًا قويًا بالوحدة الوطنية وضرورة العمل للتخلص من المحتل الأجنبي[١].

وزاد التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع، ففي حين كانت طبقة الفقراء رمزًا للجهل والفقر والمرض مما دفع نساء الطبقات الثرية إلي تبني مشروعات خيرية لمساعدة نساء الطبقات الفقيرة على تحسين أوضاعهن، وذلك عن طريق إنشاء الجمعيات النسائية.

---

١ – جوديث تاكر، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

وكانت النقلة الثقافية التي عاشتها مصر في تلك الفترة أثرها الكبير والواضح على ظهور الجمعيات النسائية؛ حيث تأثر المجتمع المصري بالعديد من العوامل الثقافية كان من أهمها ما يلي:

١. التأثر بثقافة وأفكار الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر ولاسيما فيما يتعلق باهتمامه برعاية الفقراء، فكانت هناك صادرات من جانب النساء الأجنبيات بإنشاء مستوصفات ودور رعاية ومستشفيات مما نتج عنه ردود فعل إيجابية عند النساء المصريات للقيام بالأعمال الخيرية التطوعية.

٢. ظهور تيار جديد يدعو إلي إعادة النظر في دور المرأة المصرية بما يجعلها قادرة على مساعدة مجتمعها وأمتها على النجاح في العالم الحديث، فالمرأة الجديد يجب أن تتمتع بالقدرات الآتية[١]:

أ- أن تدير منزلاً حديثًا مجهزًا بكامل وسائل الراحة الحديثة.

ب- أن تتفاعل اجتماعيًا وأن تربي أبنائها ليصبحوا مواطنين حديثين.

ج- أن تعيش كشريك لزوجها وأن تكون محل ثقته.

---

١ - المرجع السابق، ص ٢٤١.

د- أن تكون على درجة وافية من التعليم كي تستطيع لعب دور الأم والمدرسة والزوجة الرفيقة.

٣. انتشار الدعوة حول قضية التعليم الثانوي والعالي للبنات بحيث يصبح في استطاعتهن القيام بأدوارهن الجديدة والتي تحتاج إلي أنواع ومستويات جديدة من التعليم أدت إلي التوسع في فرص تعليم الإناث.

٤. ظهور قوى جديدة من النساء المثقفات حملن الدعوة للدفاع عن المرأة والتعبير عن قضاياها ولاسيما ما يتعلق "بالتوسع في فرص تعليم النساء، والإصلاح القانوني وخاصة ما يرتبط بوضع حد أدنى لسن الزواج والقضاء على زواج الأطفال"[١].

ومع ذلك فإن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في تلك الفترة حالت دون وصول الأفكار والدعوات الجديدة التي كانت تدعو لها قوى المثقفين من الجنسين.

المحور الثاني:جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار:

منذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت مبادرات وجهود فردية تهدف إلي تأهيل النساء وتدريبهن لممارسة مهنة أو تعلم حرفة، وألحقت بمدرسة الطب مدرسة للقابلات والولادة واختيرت لها طائفة من السودانيات والحبشيات تعلمن فيها اللغة العربية وفن الولادة وألحق بمدرستهن مستشفي صغيرة للنساء[٢].

---

١ - عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٠١.

ومع بداية الألفية الثانية بدأت تبرز بعض الجمعيات النسائية والتي سعت إلي تقديم الخدمات للنساء في شكل برامج لمحو أميتهن أو تعليمهن بعض الأشغال اليدوية والمهارات الحياتية لكي يتمكن من أداء رسالتهن في الحياة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عوامل ساهمت فى اهتمام بعض الجمعيات النسائية بتعليم الكبار خلال هذه الفترة ، لعل من أبرزها ما يلي:

١. وجود الاحتلال الإنجليزي مما دفع بعض لجمعيات النسائية للمطالبة بإنهاء الاحتلال، وذلك لن يتسنى إلا بنشر التعليم بين أبناء الشعب.
٢. انتفاضة الشعب المصري بكل فئاته في ثورة ١٩١٩م مما أدي إلي تضافر جهود الجمعيات في إنشاء مدارس لتعليم البنات كشريك أساسي للرجال في مقاومة الاحتلال.
٣. إدراك قيادات الجمعيات النسائية لمدى حاجة البنات الشديد لتعليمهن مبادئ التدبير المنزلي وتدبير الأمور المعيشية، فضلاً عن إعدادهن ليكن أمهات صالحات.
٤. إدراك قيادات الجمعيات النسائية لضرورة إنشاء مدارس في الحياء الفقيرة؛ حيث كانت الحاجة ماسة لتعليم بنات هذه المناطق بعضا الأعمال اليدوية.
٥. لإيمان قيادات الجمعيات النسائية بأن التعليم بصفة عامة وتعليم المرأة بصفة خاصة ذو أثر بالغ في رقي المرأة والبلاد.

٦. إدراك أهمية التعليم كوسيلة وحيدة لمساعدة الشعب المصري على تفهم الإصلاحات وتقبلها.

ومع بداية الألفية الثانية بدأت تبرز مبادرات نسائية كان لها السبق في وضع البذور الأولى للجمعيات النسائية في مصر، والتي سعت إلي تقديم الخدمات للنساء والدعوة لدور أكبر لهن في الحياة العامة، وقد تميزت الجمعيات النسائية في تلك الفترة بعدة خصائص منها ما يلي[١]:

١. ارتبطت النشأة الأولي للجمعيات النسائية بتقديم المساعدات الخيرية خاصة ما يتعلق بتقديم الرعاية الصحية للنساء الفقيرات.
٢. وجود مبادرات طيبة ومساهمات فعالة من جانب سيدات القصر الملكي أدت إلي ظهور البدايات الأولى للجمعيات النسائية.
٣. تمويل الجمعيات النسائية كان قاصرًا على تبرعات سيدات القصر الملكي وسيدات الأسر الثرية من الطبقات العليا.
٤. تولت قيادات الجمعيات النسائية سليلات العائلات الراقية، كما ضمت في عضويتها شريحة محددة من النساء المثقفات والمتعلمات وسيدات الطبقة العليا، وقد يرجع ذلك إلي الظروف المجتمعية التي لم تكن تسمح بإفراز قيادات نسائية من القاعدة الشعبية، وتعديل الأدوار الاجتماعية التي تلعبها أفراد كل طبقة.

---

١ – سهير لطفي، أدبيات المشاركة السياسية للمرأة، مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة ١٩٨٦، ص ص ٥١ – ٦١.

٥. وجود تعاون بين قيادات الجمعيات النسائية لوجود قضية واحدة تمسهن جميعًا وهي قضية "تحسين أحوال المرأة المصرية، وتحسين وضعها في المجتمع".

٦. افتقاد الجمعيات النسائية القدرة على جذب نساء الأسر المتوسطة والفقيرة للانضمام لعضويتها نتيجة ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في هاتين الطبقتين مما حال دون وصول الأفكار التي تدعو لها تلك الجمعيات.

٧. قامت صفوة نساء المجتمع المصري التي تولت قيادة الجمعيات النسائية من أجل تحقيق ذات المرأة في الطبقة العليا وليس من أجل تعزيز المرأة في الطبقة الفقيرة[١].

٨. خضوع الجمعيات النسائية للقانون المدني المصري الصادر عام (١٨٨٥م) فيما يتعلق بالمواد من (٥٤) إلي (٨٠)، ومن أهم هذه المواد ما يلي[٢]:

أ- المادة (٥٤): وتختص بتعريف الجمعية.

ب-المادة (٥٨): وتختص بتنظيم الجمعيات سواء من حيث تكوينها أو تنظيمها الداخلي.

ت-المادة (٦٢): وتختص بكيفية اتخاذ القرارات داخل الجمعية.

---

٢ - سامية فهمي، مرجع سابق، ص ١٣٣.

١ - أماني قنديل، سارة بن نفسية، الجمعيت الأهلية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،١٩٩٤ ، ص ٧٢.

ث-المادة (٦٣): وتختص بمنح المحكمة الابتدائية الحق في إلغاء قرارات الجمعية العمومية المخالفة للقانون أو النظام الداخلي للجمعية.

ج- المادة (٦٦): وتختص بمنح المحكمة الابتدائية الحق في حل الجمعية على أساس الشكوى الواردة إليها من أحد أعضائها أو النيابة العامة أو شخص ذي مصلحة.

٩. اقتصار الجمعيات النسائية على التواجد في المراكز الحضرية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية.

١٠. رغم غلبة الطبيعة الخيرية على الجمعيات النسائية إلا أنها لم تمنع من بلورة وعى النساء بمشاكل مجتمعاتهن من خلال الخبرة التى اكتسبنها في النشاط الخيري.

ومما سبق يمكن القول أنه خلال تلك الفترة لم يكن هناك- من الناحية القانونية- أي تشريع محدد للجمعيات، والتي كانت تخضع للقانون المدني المصري.

وقد ظهرت فى هذه المرحلة عدة جمعيات نسائية نذكر منها: جمعية مبرة محمد علي(١٩٠٨)، وجمعية ترقية المرأة (١٩٠٨م)، وجمعية الرقي الأدبي للسيدات (١٩١٤م)، وجمعية المرأة الجديدة (١٩١٨م)، وجمعية مبرة المرأة الجديدة (١٩١٩م)، وجمعية أمهات المستقبل (١٩٢٢م).

وخلاصة القول، فقد ارتبطت النشأة الأولى للجمعيات النسائية في بداية الألفية الثانية بتقديم المساعدات الخيرية لنساء الطبقات الفقيرة فضلاً عن تعليمهن مبادئ

القراءة والكتابة وبعض المهارات الحياتية التي تتفق مع طبيعتهن، وبالرغم من غلبة هذه الطبيعة الخيرية –الأمر الذي يبدو لنا اليوم شديد المحدودية– فإنه كان بمثابة البداية الأولى لتحقيق الأدوار الحقيقية والمطروحة أمام الجمعيات النسائية فطالما أن الباب قد فُتح أمامها من أجل القيام بأدوارها في تعليم الكبار، فقد وضع الأساس التوسع اللاحق في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وما بعدها في أدوار هذه الجمعيات بحيث تشمل غالبية مجالات تعليم الكبار.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق (١٩٢٣ – ١٩٥١):

في هذه المرحلة وضح الدور الإيجابي الذي تقوم به الجمعيات النسائية في المساهمة في خدمة المجتمع، ولاسيما في مجال تعليم الكبار مثل جمعية الاتحاد النسائي المصري، والجمعية النسائية لتحسين الصحة، وجمعية مبرة المرأة الجديدة. فقد تبارت هذه الجمعيات في تقديم برامج تسعى إلي تأهيل النساء وتعليمهن للقيام بالدور المنوط في الحياة.

كما تميزت حركة تعليم الكبار ولاسيما محو الأمية بإصدار القوانين والجهود المنظمة للقضاء على الأمية عن طريق حملات شاملة تتم تحت إشراف جهة رسمية هي "وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة المعارف"، ومع بداية الأربعينيات بدأت مرحلة جديدة في حركة محو الأمية وتعليم الكبار بصدور القانون (١١٠) لسنة ١٩٤٤م، والذي نص على تطبيقه على كل مصري لا يعرف القراءة والكتابة، ويقع

سنه بين (١٢ – ٤٥) سنة، ويجوز تطبيقه على الإناث اللاتي يقع سنهن بين (١٢ – ١٥) سنة بشرط أن يتعلمن على حدة وأن تقوم بتعليمهن إناث فقط[١].

وتتناول الدراسة هذه المرحلة من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية:

لقد عاشت مصر ما بين (١٩٢٣م – ١٩٥١م) العديد من المتغيرات والأحداث التي كان لها انعكاسها على حركة المجتمع بصفة عامة، وعلى المجمعيات النسائية بشكل خاص؛ حيث تعد هذه الجمعيات جزءًا من النسيج الاجتماعي للمجتمع.

فعلى الصعيد السياسي، فقد تميزت هذه الفترة بتعدد القوى السياسية المتمثلة في الأقلية المُستَغِلة، والتي تألفت من القصر الملكي الذي كان على رأسه الملك "أحمد فؤاد" ثم الملك "فاروق" والسلطات البريطانية، وحزبي الأقلية: الأحرار والاتحاد، بينما تمثلت الأغلبية في حزب الوفد ونواب البرلمان[٢].

وقد أدت حالة عدم الاستقرار والصراع الحزبي والسياسي ، وطغيان القصر الملكي والسيطرة الأجنبية، وفقدان الثقة في القيادات السياسية للأحزاب إلي توطيد

---

١ – محمد الهادي عفيفي وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٠٠.

١– محمد عبد الفتاح، تأملات في ثورات مصر: ثورة ١٩١٩، ، عالم الكتاب والمعلومات، ع (٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، يناير – مارس ١٩٩٨، ص ١٨٢.

الصلة بين الجمعيات النسائية حيث التقت معظم متطلباتها على مطلب التحرير الوطني.

وكان لصدور دستور ١٩٢٣ الذي منح المصريين الحق في الممارسة الديمقراطية، والعمل بالتعددية السياسية والتمثيل الانتخابي أثره في إنشاء الجمعيات النسائية والانضمام إليها والعمل من خلالها[١].

كما شهد عقد الأربعينيات تصاعدًا في الحركة الوطنية مما أدى إلي تزايد أعداد النساء المنخرطات في العمل السياسي نتيجة أوضاع المجتمع المصري وسيطرة الاستعمار وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات النسائية رغبة منها في الدفاع عن وطنها ضد الاحتلال.

كما كان لجهود الزعماء السياسيين "سعد زغلول" و"مصطفي النحاس" دورًا بارزًا في إصلاح الحياة السياسية، ولاسيما حكومة الوفد بقيادة "مصطفى النحاس"، والتي أفسحت المجال أمام العمل الأهلي إلي أبعد الحدود.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد تميزت هذه الحقبة بترسيخ النظام الرأسمالي بما يتضمنه من الاعتماد على آليات السوق والاعتماد المبادرات الفردية والجماعية، فمع توقيع معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية تم رفع الحصار عن أصحاب رؤوس

الأموال المصرية ليعملوا في حماية القانون المدني الجديد، مما أدى إلي انطلاق الطبقة الوسطى وصعودها إلي مجال النشاط الاقتصادي[١].

---

٢ – عزت حجازي، مرجع سابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣

وكان الاعتماد على آليات السوق وترسيخ النظام الرأسمالي انعكاسه الإيجابي على حركة الجمعيات النسائية لاعتماد ذلك النظام على المبادرات الفردية والجماعية في تنشيط حركة المجتمع المدني ومن ثم الجمعيات النسائية.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، فقد تميزت تلك الفترة من تاريخ تلك الفترة بزيادة التمايز الاجتماعي بتجلياته المختلفة (الاجتماعية والطبقية)، والذي تمثل في انقسام المجتمع إلي طبقتين شديدتي التمايز أحدها عظيمة الثراء والأخرى شديدة البؤس.

وكان لهذا التمايز الاجتماعي أثره على الجمعيات النسائية فكانت معظم كوادرها من طبقة الأثرياء وسيدات المجتمع الراقي، والتي تقدم خدماتها لأبناء الطبقة الفقيرة من العمال والفلاحين، وكانت هذه الجمعيات تدار بواسطة "الهوانم"، ولم يكن هناك أية مشاركة من فئة النساء الفقيرات أو الكادحات في عضوية تلك الجمعيات لقلة وعيهن وعدم تعليمهن.

ومع إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٣٩م) بدأ خضوع الجمعيات النسائية لإشراف الوزارة، وكان لهذا الأمر نتيجتان متعارضتان أولهما: إمداد الجمعيات النسائية بأخصائيين اجتماعيين من الوزارة، وثانيهما: توجيه الدولة لنشاط تلك الجمعيات بما لا يتعارض مع مصلحة النظام القائم[٢].

---

١ – سامية محمد فهمي، مرجع سابق، ص ١٣١.

١ – أشرف حسين، المنظمات الأهلية في مصر ودورها التنموي وعلاقتها بالدولة، دراسة مقدمة في ندوة المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، الفترة (٢٢ – ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٣٥.

ولا شك أن مساهمة الوزارة في المشروعات التي تقدمه الجمعيات النسائية قد أعطى لها قاعدة علمية تستند على ما توفره الوزارة من دراسات وبحوث.

كما قامت الوزارة بتقديم إعانات للجمعيات النسائية للمساهمة في تمويلها بالإضافة إلي ما تتلقاه من هبات وتبرعات.

وقد صدر القانون (٤٩) لسنة ١٩٤٥م لتنظيم العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة، والذي يشترط موافقة وزارة الشئون الاجتماعية قبل تأسيس أي جمعية، وموافقتها على جمع التبرعات أو رفضها، وحقها في طلب حل الجمعية عن طريق المحكمة الابتدائية[١]. كما شهدت الحياة الثقافية رواجًا ملموسًا بالرغم من ارتفاع معدلات الأمية بين المصريين، والتي بلغت نسبتها عام ١٩٤٥م حوالي ٧٧% في الفئة العمرية ست سنوات فأكثر من الرجال، و٨٧% بين النساء[٢].

وقد نادى الحزب الاشتراكي المصري بمجموعة من المبادئ الاشتراكية كان من أبرزها العمل على تحرير المرأة المصرية وتربيتها تربية سليمة منتجة[٣].

وأدى الانفتاح على الحضارة الأوروبية إلي محاكاة الجمعيات النسائية المصرية للنموذج الغربي والاستفادة من الخبرات التي توصلت إليها نظيراتها الأجنبية.

---

٢ – معهد التخطيط القومي، الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات مصر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦.

٣– أحمد الشربيني، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ،١٩٩٢، ص ١٥٤.

٤– رؤوف عباس حامد، الطريق إلي الثورة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص٢٧.

وفي عام ١٩٤٩م عُقد مؤتمر تعليم الكبار في السينور بالدنمارك، والذي أكد في إحدى توصياته على ضرورة جذب النساء لبرامج ومؤسسات تعليم الكبار وضمان معدلات مناسبة من الأجور وظروف ملائمة لعمل النساء[١]. ووجد ذلك صدى كبير في تبني الجمعيات النسائية لقضايا المرأة وحقها في التعليم والعمل مساواة بالرجل.

المحور الثاني: جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار:

لقد اتسمت هذه الفترة بازدهار حركة تعليم الكبار في مصر، والتي تمثلت فيما يلي:

١. صدور القانون الأول لمكافحة الأمية (القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤م):

فمع بداية الأربعينيات بدأت مرحلة جديدة في حركة محو الأمية وتعليم الكبار بصدور هذا القانون، والذي نص على تطبيقه على كل مصري لا يعرف القراءة والكتابة ويقع سنه بين (١٢ – ٤٥) سنة، ويجوز تطبيقه على الإناث اللاتي تقع سنهن بين (١٢ – ١٥) سنة بشرط أن يُعلمن على حدة، وأن تقوم بتعليمهن إناث فقط وتكون وزارة الشئون الاجتماعية هي المسئولة عن تنفيذ القانون[٢].

٢. انتشار مؤسسات تعليم الكبار وتعدد أشكاله:

١– إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفي عبد السميع، مرجع سابق، ص ص ١١٩ – ١٢٠.

١– محمد الهادى عفيفى وآخرون، مرجع سابق ، ص ٣٠٠.

٢– إبراهيم محمد إبراهيم، حركة تعليم الكبار فى مصر من الجامعة الشعبية إلى الثقافة الجماهيرية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،د.ت ،ص ١٣.

في عام ١٩٤٦م أنشئت أول جامعة شعبية في مصر، والتي يرجع الفضل في ظهورها إلي المفكر المصري "أحمد أمين"، والذي اقترح ضرورة إنشاء مؤسسة شعبية تستقطب الكبار وتعمل على تنويرهم[١].

لعبت الجمعيات النسائية في تلك الفترة دورًا بارزًا في حركة الكفاح الوطني من ناحية، وفي حركة النهضة والتنوير من ناحية أخرى، كما بدت أداة فعالة في الارتقاء بالحياة الثقافية في مصر[٢].

كما بدأت الحكومة في تقديم إعانات للجمعيات لمواجهة سخط الجماهير الناجم عن عدم رضاهم عن أحوال البلاد نتيجة شعورهم بالاحتلال والامتيازات التي حصل عليها الأجانب فضلاً عن استغلال طبقة الإقطاعيين والرأسماليين لهم[٣].

وانخرطت رائدات حركة التحرير النسائي في مجال العمل الأهلي التطوعي، وشاركن في تأسيس العديد من الجمعيات النسائية، حتى أن هدى شعراوي شاركت في تأسيس (١٥) جمعية نسائية في مصر.

وقد ظهرت فى هذه المرحلة عدة جمعيات نذكر منها: جمعية الاتحاد النسائي المصري (١٩٢٣)، والجمعية النسائية لتحسين الصحة (١٩٣٦)، وجمعية المرأة والطفولة (١٩٤٧م).

وهكذا توالى ظهور هذا النوع من الجمعيات وبروز دورها في تعليم الكبار، كما استمرت في أداء دورها كأداة للدفاع عن قضايا المرأة المصرية والتوعية بحقوقها، واعتبرت حقوق (التعليم – التحرير الوطني – المساواة – الحرية) من

٣- حنان فاروق جنيد، الدور الاتصالي للمؤسسات النسائية في التوعية الاجتماعية بقضايا المرأة المصرية – دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الرسمية والأهلية في مصر.
At: www.aucegypt.edu/academic (accessed 30/9/2007)

٤- سيد أبو بكر حسانين، مرجع سابق، ص ٢١٥.

القضايا الإنسانية التي ظلت مطروحة من خلال الجمعيات النسائية، وإن كانت قد شهدت متغيرات جديدة من أبرزها تحسين صحة المرأة.

كما تميزت الجمعيات النسائية خلال تلك المرحلة بعدم اقتصارها على الأميرات وسليلات العائلات الراقية، ولنكنه امتد ليصل أيضًا ليشمل الحاصلين على شهادات عليا نساءً ورجالاً رغبة منهم للمشاركة في العمل الاجتماعي، كما لم تتح فرص المشاركة في عضوية الجمعيات النسائية لسيدات الطبقة الفقيرة، كما لم تشارك النساء الأميات بسب جهلهن وعدم وعيهن بقضايا مجتمعهن.

المرحلة الثالثة: مرحلة تكوين المؤسسات (١٩٥٢م – ١٩٨٠م)

في هذه الفترة أصبح تعليم الكبار في شكل مؤسسات لها إدارتها، وعناصرها البشرية،

وهياكلها الوظيفية، وآلياتها [١]، ويرجع ذلك لعدة عوامل لعل من أبرزها:

١. الجهود التي بذلتها حكومة الثورة، والتي تمثلت في إنشاء جهاز خاص بتعليم الكبار في عام ١٩٥٥م، والذي أُطلق عليه اسم "الإدارة العامة للتربية الأساسية ومحو الأمية"، والتي أخذت على عاتقها وضع برامج محو الأمية، وإعداد المعلمين، والإشراف على فتح فصول محو الأمية، وتقسيم الدارسين، ووضع الامتحانات ومنح شهادات محو الأمية[٢].
٢. صدور القرار الوزاري رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٩م بتغيير اسم "مؤسسة الثقافة الشعبية" إلي "جامعة الثقافة الحرة"، وأصبح لها (٢٢) مركزًا منتشرًا في أنحاء البلاد[٣].

---

١ – إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسة تقويمية لدور مؤسسات تعليم الكبار فى مصر ، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢.

٢ – سعودي عبد الظاهر، واقع الجهود المبذولة لمحو أمية الفتاة وتعليمها بمحافظة المنيا، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، م١٥، ع٣، يناير ٢٠٠٢، ص ٣٠٦.

3- http:www. gocp. gov.eg

٣. انعقاد المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠م، وإصدار قرار يقضي بأن محو الأمية يُعتبر مشروعًا قوميًا خطير الشأن، وأن من مهام الاتحاد القومي تعبئة الطاقات البشرية للمثقفين والشباب لتعليم من لم تتح لهم فرص التعليم، على أن تتعاون الهيئات والجمعيات الأهلية والدولية على تحقيق ذلك[١].

٤. صدور القانون (٦٧) لسنة ١٩٧٠م، والخاص بمحو الأمية وتعليم الكبار والذي اعتبر – لأول مرة فى تاريخ تعليم الكبار في مصر – أن محو أمية الكبار مسئولية قومية وعمل سياسي يتعاون على النهوض به مع وزارة التربية والتعليم جميع الأجهزة الحكومية والشعبية والأفراد[٢].

٥. صدور القرار الجمهوري رقم (٣١١) لسنة ١٩٧١م بشأن تشكيل واختصاصات المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار والذي كان من بين اختصاصاته وضع خطة شاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٦. صدور القرار الوزاري رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٢م بشأن تشكيل مجلي تعليم الكبار ومحو الأمية في كل محافظة برئاسة المحافظ.

وتتناول الدراسة هذه المرحلة من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية:

لقد شهدت مصر بين عام (١٩٥٢ – ١٩٨٠) متغيرات عديدة في شتى نواحي الحياة. فعلى الصعيد السياسي فقد عمت الأوضاع السيئة كافة مناحي الحياة مما أدى إلي ثورة الجيش المصري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ للإطاحة بالنظام

٤- مي محمود شهاب، تطوير تعليم المرأة في مصر خلال ١٢٠ عامًا، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥.

5- http:www. laweg.net

الملكي، وإقامة نظام سياسي جديد يعتمد على الحزب الواحد، ويرفض التعددية الحزبية[1].

ومع اتجاه الدولة لتطبيق الاشتراكية القائمة على العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، أحكمت الدولة قبضتها على الجمعيات النسائية بحجة ضمان تكافؤ الفرص والعدالة في البرامج التي تقدمه هذه الجمعيات، وذلك بصدور عدة قرارات من أبرزها (٣٨٤) لسنة ١٩٥٦م، والقانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤م.

فقد حاول القانون (٣٨٤) لسنة ١٩٥٦م منح الجمعيات قدرًا من الديمقراطية مع احتفاظ الدولة بحقها في الرقابة عليها، والتي تجلت في مراجعة سجلات الجمعية، وضرورة العلم بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وإرسال مندوب لحضورها، وحق الاعتراض على قرارات الجمعية أو مجلس الإدارة إذا جاءت مخالفة للقوانين والنظام العام والآداب العامة[2].

وبذلك يعتبر هذا القانون نقطة تحول كبيرة في علاقة الدولة بالجمعيات النسائية، فقد أخضع الجمعيات للرقابة وأحكم قبضة البيروقراطية على المشاركة في هذه الجمعيات مما أدى إلي العزوف عن الانضمام إليها.

كما حاولت الدولة من خلال إصدار القانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤م ضمان تكافؤ الفرص والعدل في البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية، ولكنها أخطأت الطريق في سبيلها بنصها عدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا أُشهر نظامها وفقًا إحكام القانون، ورفضها طلب تأسيس أي جمعية إذا تعارض مع احتياجات الأمن، ونصها على حق وزارة الشئون الاجتماعية في حل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس آخر، والاعتراض على تطبيق قرارات مجلس إدارة الجمعية

١- أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٦٠.

٣- أماني قنديل، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ٧٧.

إذا خالفت الآداب العامة والقانون وغيرها من التشريعات والإجراءات[١]، واليت أدت بدورها إلي إحكام رقابة الدولة على تكوين الجمعيات النسائية.

وبالرغم من المتغيرات المجتمعية التي لحقت بتوجهات النظام السياسي في السبعينيات (التعددية الحزبية على سبيل المثال)، وكان من المفترض أن تحدث تغيرات إيجابية في القانون (٣٢) الخاص بالجمعيات الأهلية إلا أن ذلك لم يحدث فقد ظل العمل بالقانون ساريًا طوال الحقبة الساداتية. كما كان للعلاقة القوية لبتي ربطت مصر بالولايات المتحدة الأمريكية تأثيرًا على الجمعيات النسائية سواء في المنح أو المساعدات الأمريكية لتمويل برامج هذه الجمعيات.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد ألقت الظروف الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري والحروب التي خاضتها البلاد مثل العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، وهزيمة يونيو (١٩٦٧)، وحرب الاستنزاف التي استمرت خمس سنوات، وحرب أكتوبر (١٩٧٣)، بظلالها على الجمعيات النسائية والتي تأثرت سلبيًا بهذه الظروف وظهر ذلك في قلة نسبة المخصصات المالية التي تتلقاها هذه الجمعيات من الحكومة المصرية، واليت ادخرت كل وسعها لإعادة بناء الجيش المصري مما أدى إلي حل بعضها لعدم تمكنها من مواصلة الرسالة التي أنشأت من أجلها.

واتجهت الدولة لبناء قطاع عام قوي يقع عليه العبء الأكبر في عملية التنمية المنشودة مما استلزم إصدار قوانين التأميم الشامل مثل قانون عام (١٩٦١) الخاص بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لبناء قطاع عام قوي أصبح – بمرور الوقت – يسيطر على ٨٠% من جملة الاستثمارات الصناعية والتجارية[٢].

١- المرجع السابق، ص ٦٠. انظر أيضًا:

- المرجع السابق، ص ٧٨.

٢- أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٥٧.

وانطلاقًا من الأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه ومنح القطاع العام دورًا رئيسًا وبارزًا في مجال الإنتاج والخدمات، والاتجاه نحو المركزية في التخطيط للعمل العام، فقد شهدت الحقبة الناصرية مشاركة شعبية محدودة في العمل التطوعي داخل الجمعيات النسائية.

وبدأت مصر منذ السبعينيات العمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بحيث يكون رأسماليًا فلم يكن من الممكن الاستمرار في احتكار الدولة للعمل العام "فتم الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي حيث تتحكم آلية السوق في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار"[١].

وقد ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادي على التخفيف من دور الدولة إلي حد ما، ومنح أكبر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية واتخاذ الإجراءات التي تدعم هذه الدور منها "القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤، والخاص بإعادة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في السوق المصرية، والقانون (١١٨) لسنة ١٩٧٥ والخاص بإعادة تنظيم التجارة الخارجية، بحيث أصبح الاستيراد والتصدير مفتوحًا أمام القطاع الخاص[٢].

ورغم سياسية الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر وفتح المجال إلي أقصى حد ممكن أمام مشاركة القطاع الخاص في مجالات الإنتاج والخدمات مع تولي الرئيس السادات حكم البلاد، فقد ظل جهاز الدولة هو المهيمن على عملية صنع السياسات الاقتصادية مما يعني محدودية مشاركة الجمعيات النسائية في تحقيق التنمية المنشودة.

٣- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، دور المشاركة الشعبية في التنمية (الدورة العشرين ١٩٩٩ – ٢٠٠٠)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

١- جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره، سلسلة قضايا أساسية (١)، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٩ – ٥٤.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، فقد اتجهت الثورة وبقوة منذ اللحظات الأولى لانطلاقها إلي تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع المصريين وهو أحد المبادئ الستة في ليل عمل الثورة، فقد نص دستور البلاد الصادر في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ على منح المرأة حقوقًا سياسية أسوة بالرجل كالحق في الترشيح للانتخابات أو التصويت فيها، وتحقيقًا للمبدأ نفسه فقد أولت الثورة عنايتها بإعداد المرأة للعمل مما أدى إلي التوسع في فرص توظيفها ولاسيما مع حركة التمصير وإعلان قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١م[١].

وشهد عقدي الخمسينيات والستينيات اهتمامًا كبيرًا بالتعليم نظرًا لتفشي الأمية في المجتمع والتي وصلت نسبتها عام ١٩٥٠م إلي ٨٠%، وعام ١٩٦٠م إلي ٧٠%[٢]، وأقر الدستور المصري الصادر عام ١٩٦٥م مجانية التعليم في جميع مراحله[٣].

وفي عام ١٩٦٢م أعلنت الدولة مجانية التعليم في الجامعات، وان لهذا الإجراء أثر فعال في اشتداد إقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعي ونتج عنه تزايد أعداد خريجيه[٣].

أما وضع المرأة في فترة السبعينيات، فإنه يمكن القول بأن المرأة حظيت بفرصة عظيمة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال "صدور القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨م"، والذي نص على زيادة المقاعد المخصصة للإناث في البرلمان

٢- سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٦٥ – ٦٦.

٣- يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٦.

٤- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ٦٦.

٥- ليسابولارد، مصر من بدايات القرن العشرين إلي اليوم، ترجمة نوله درويش، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

إلي ثلاثين مقعدًا[١]، أو المشاركة في الحياة الاجتماعية من خلال انضمام عدد كبير من النساء إلي النقابات المهنية (نقابة الصحفيين والمهندسين والصحفيين) على سبيل المثال[٢].

ومن الناحية الثقافية، فقد أبرز دستور ١٩٧١م كفالة الدولة للحقوق الثقافية بين جميع المواطنين دون تفرقة بين الرجال والنساء، وبالرغم من اهتمام الدولة بالتعليم كأحد الحقوق الثقافية، إلا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة طوال عقد السبعينيات فوصلت نسبتها إلي ٦٣% عام ١٩٧١م، و٥٠% عام ١٩٧٦م[٣].

وعلى الرغم مما شهدته الحياة الاجتماعية والثقافية طوال العقود الثلاث من ١٩٥٢ – ١٩٨٠ من تغيرات كبيرة كان من أبرزها دخول النساء وبقوة مجالات (التعليم – العمل – السياسة) إيمانًا من القيادات السياسية بأهمية المرأة ودورها في المجتمع، وبالرغم مما منحته السلطة النساء من حقوق إلا أنها حدت من حقوقهن المدنية في المشاركة في الجمعيات النسائية، كما يرجع إحجامهن عن المشاركة إلي جهلهن بكيفية المشاركة في هذه الجمعيات أو عدم توافر الدافع للمشاركة، أو لأن هذه الجمعيات لم تكن تعبر عن احتياجاتهن الحقيقية، وإما لخروج المرأة للعمل حيث لم يعد لديها وقت فراغ للانضمام لهذه الجمعيات وعدم توافر البديل المناسب لترتيب شئون منزلها أو تربية أبنائها.

المحور الثاني: جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار:

لقد سيطرت حالة من الضعف والانكسار على الجمعيات النسائية خلال فترة الحكم الناصري والساداتي، وألقت بظلالها على هذه الجمعيات، فكان أهم السمات التي تميزت بها خلال تلك الفترة ما يلي:

١- يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٦.

١. ضعف استقلالية الجمعيات النسائية نتيجة البيروقراطية من جانب الحكومة في التعامل مع هذه الجمعيات.
٢. ضعف التعاون بين الحكومات من ناحية، والجمعيات النسائية من ناحية أخرى مما أدى إلي سيادة جو من التوتر في مناخ العمل.
٣. ضعف المشاركة الشعبية في الانضمام للجمعيات النسائية نتيجة وضع قيود صارمة من قبل الدولة على الأشخاص الاعتباريين عند تأسيس أو عضوية الجمعية، أو سيادة القيم الفردية المصاحبة للتحول إلي الاقتصاد الحر.
٤. ضعف إقبال النساء عن المشاركة في الجمعيات النسائية على اعتبار أنها رفاهية اجتماعية وليست ضرورة تنموية.
٥. تبعية الجمعيات النسائية لبعض الدول الأجنبية التي تعتمد عليها في الحصول على التمويل اللازم للقيام بمشروعاتها مما أدى إلي تغير نظرة المجتمع إلي هذه الجمعيات باعتبارها أدوات لتحقيق مصالح تلك الدولة.
٦. ظهور فئة جديدة من عضوات الجمعيات النسائية، وهي فئة الكادحات من نساء الطبقة الوسطي والفقيرة والحاصلات على شهادات متوسطة أو جامعية.
٧. انخفاض متوسط نمو الجمعيات النسائية خلال تلك الفترة، فإجمالي عددها عام ١٩٥٢م قد بلغ . جمعية، ثم وصل في عام ١٩٦٠م إلي حوالي ٥٩ جمعية، وفي عام ١٩٧٠م بلغ عددها ٢٥ جمعية، وفي عام ١٩٨٠م بلغ عددها ٢٧ جمعية.

ويوضح الجدول رقم (١) مزيد من التفاصيل حول عدد الجمعيات النسائية في تلك الفترة[١].

١- أماني قنديل ، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١١٤.

جدول (٣)

نسبة الجمعيات النسائية إلى الجمعيات

الأهلية فى الأعوام (١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨٠)

العام	عدد الجمعيات النسائية	عدد الجمعيات الأهلية	النسبة
١٩٦٠	٥٩	٣٤٩٤	%١.٦٨
١٩٧٠	٢٥	٣٠٧٠	%٠.٨١
١٩٨٠	٢٧	٣٧٨٧	%٠.٧١

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. شهدت السنوات من (١٩٦٠) إلي (١٩٧٠) أعلى نسبة في تراجع عدد الجمعيات النسائية حيث انخفض عددها من (٥٩) جمعية في عام ١٩٦٠م إلي (٢٥) جمعية في عام ١٩٧٠م، وقد يعود ذلك إلي تطبيق القانون (٣٢).

٢. شهد عام ١٩٨٠م ارتفاع نسبي في عدد الجمعيات الأهلية بزيادة قدرها حوالي (٧٠٠) جمعية عن عام ١٩٧٠م، في حين م يشهد نفس العام سوى زيادة طفيفة جدًا في عدد الجمعيات النسائية بزيادة قدرها (جمعيتين).

وقد ظهرت فى هذه المرحلة عدة جمعيات نذكر منها : جمعية هدى شعراوي للنهضة النسائية(١٩٦٥م)،و جمعية النهضة النسائية بحي الجمالية بالقاهرة (١٩٦١).

واتسمت هذه المرحلة بمشاركة الجمعيات النسائية في تعليم الكبار، وقد يرجع ذلك إلي عدة عوامل لعل من أبرزها ما يلي:

١. إيمان بعض الجمعيات النسائية بأهمية تعليم الكبار في خطط التنمية الشاملة، وتنمية قدرات الكبار.
٢. شعور قيادات الجمعيات النسائية بقصور المؤسسات الحكومية عن تقديم تعليم نظامي يفي باحتياجات الأفراد ويحقق التنمية الشاملة.
٣. تأكيد مؤتمر طوكيو – اليابان عام ١٩٧٢م – على ضرورة استمرار دور الجمعيات الأهلية في تعليم الكبار.
٤. تزايد الاحتياجات إلي التعليم أثناء الخدمة والتدريب المستمر للقوى العاملة استجابة لمتطلبات الثورة التكنولوجية والتفجر المعرفي والتقدم العلمي المتسارع.
٥. تزايد معدلات البطالة مما استوجب ضرورة تدخل الجمعيات الأهلية ومنها النسائية لتقديم برامج تدريبية للقوى البشرية غير المدربة في سوق العمل.
٦. إيمان الجمعيات النسائية بأن تعليم الكبار لا يقتصر فقط على المنظمات الحكومية بل يجب أن تساهم جميع منظمات المجتمع الحكومية وغير الحكومية.

وبناءً على ما سبق، فقد لوحظ في هذه الفترة بعض الظواهر التي تدل على تفاعل إيجابي مع أهداف الثورة، فاهتمت الجمعيات النسائية بفتح فصول محو الأمية والمشاغل ومراكز التدريب المهني للفتيات والنساء المتسربات من التعليم، كما عملت على توفير المزيد من فرص وإمكانيات التعليم للفتيات لبس تطبيقًا لمبدأ المساواة بين الجنسين فحسب، بل استكمالاً إعدادهن للمستقبل.

أما عن ميادين عمل الجمعيات النسائية، فنلاحظ تركزها خلال الحقبة الناصرية حول أربع ميادين رئيسية، وهي:

١. الأمومة والطفولة.
٢. رعاية الأسرة.

٣. المساعدات الاجتماعية.

٤. المعاقين.

وجاء ميدان الأمومة والطفولة على رأس المجالات التي تهتم بها الجمعيات النسائية بنسبة ٥٤.٢٣% من جملة الميادين السابقة، بينما جاء ميدان رعاية الأسرة في الترتيب الثاني بنسبة ٥٠.٨٤%[١]، وقد يرجع ذلك إلي تبني الدولة لكوكبة من المشروعات على رأسها برامج تنظيم الأسرة بهدف تعزيز مبادئ مثل الاشتراكية العربية فجاءت توجهات الدولة خلال تلك المرحلة خاصة بالأمومة والأدوار الأسرية وحجم ووظائف الأسرة[٢].

بينما تركزت ميادين عمل الجمعيات النسائية في بداية السبعينيات حول أربع ميادين رئيسة، هي:

١. الأمومة والطفولة.

٢. رعاية الأسرة.

٣. المساعدات الاجتماعية.

٤. الأنشطة الثقافية.

وكان ميدان الأمومة والطفولة من أولويات عمل الجمعيات النسائية بنسبة ٥٢%، يليه ميدان رعاية الأسرة بنسبة ٤٤%، وميدان المساعدات الاجتماعية بنسبة ٣٢%، وأخيرًا ميدان الأنشطة الاجتماعية بنسبة ١٢%[٣].

١-أمانى قنديل ، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ١١٢.

١- ليسابولارد، مرجع سابق، ص٣٠٧.

٢- أمانى قنديل ، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ١١٣.

٣- ليسابولارد، مرجع سابق، ص٣٠٧.

٤- المرجع السابق، ص ٣٠٦.

وقد يرجع ذلك إلي الزيادة السريعة في معدلات المواليد مما أدى إلي بداية ظهور مشكلة الانفجار السكاني[٣].

وفي بداية عام ١٩٨٠م حدث تغيير في أولويات عمل الجمعيات النسائية حيث جاء في الترتيب الأول ميدان المساعدات الاجتماعية بنسبة ٣٧.٠٣%، يليه ميدان الطفولة والأمومة بنسبة ٣٣.٣٣%، ثم ميدان الأنشطة الثقافية بنسبة ٣٣.٣٣%، وأخيرًا ميدان رعاية الأسرة بنسبة ٢٥.٩٢%، وقد يرجع تغيير أولويات العمل في مجالات نشاط الجمعيات النسائية لعام ١٩٨٠م إلي تفاقم مشكلات الإسكان، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ظل حكم الرئيس السادات، مما أدى إلي تفاقم مشكلات البطالة والإسكان فضلاً الانفجار السكاني[٤].

فظهرت الحاجة إلي تقديم المساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة، ومساعدة الإناث في توفير المأوى لهن ولأسرهن.

وهكذا انحصرت ميادين عمل الجمعيات النسائية في الفترة (١٩٥٢ – ١٩٨٠) في ثلاثة ميادين رئيسية هي الأمومة والطفولة، ورعاية الأسرة، وتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة دون السعي لتنمية المرأة وتغيير نمط حياتها.

المرحلة الرابعة: مرحلة التوسع والانتشار (١٩٨١ -٢٠٠٢):

في هذه الفترة حدث تحول استراتيجي هام في مسيرة تعليم الكبار في مصر؛ إذ أعلن الرئيس "محمد حسني مبارك" عن إستراتيجية قومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، وذلك باعتبار العشر سنوات (١٩٩٠ – ١٩٩٩) عقدًا لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفي ضوء هذه الإستراتيجية تم إعداد حملة قومية لمواجهة مشكلة

الأمية خاصة لدى الكبار من الرجال والإناث بغية القضاء عليها أو الحد منها بحلول عام ٢٠٠٠م[١].

كما صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١م في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية الذي اعتبر محو الأمية واجب وطني ومسئولية قومية[٢].

وفي عام ١٩٩١م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ بإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والي تضطلع بوضع وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع البنات والنساء على مواصلة تعليمهن.

وبذلت الهيئة جهودًا عديدة في مجال محو أمية المرأة وتعليم الكبيرات من أهمها ما يلي[٣]:

١. التطوير المستمر للمناهج الدراسية المستخدمة في تعليم الكبار لكي تفي بحاجات الدارسين التعليمية والثقافية، مع التركيز على دور المرأة كشريك كامل في المجتمع.
٢. التدريب المهني لإكساب الدراسات والمهارات المهنية، تسهم في زيادة الإنتاج والنهوض بمستوى معيشة الأسرة.

١- ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجى،دراسات فى التربية ،مركز بن خلدون للدراسات الانمائية،القاهرة ،١٩٩٣، ص ٣٤.

٢-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،القانون رقم(٨) لسنة ١٩٩١ بشأن محوالأمية وتعليم الكبار، مادة (١).

٣- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الأنشطة والإنجازات الرئيسية للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ٢٥ – ٣٨.

٣. القيام بحملات إعلامية تحث الفتيات على الالتحاق بفصول محو الأمية.

٤. تأهيل الخريجين وتدريبهم للعمل كمعلمين في فصول محو الأمية.

٥. القيام بحملات إعلامية لحث المواطنين على اختلاف فئاتهم ودعوتهم إلي المشاركة الإيجابية لمواجهة مشكلة الأمية.

٦. تعدد الأساليب التعليمية المستخدمة في محو الأمية، وذلك لمواجهة مشكلة الإحجام عن الالتحاق بفصول محو الأمية أو التسرب منها عن طريق وسائل متعددة منها القوافل الإعلامية التعليمية.

وتتناول الدراسة هذه المرحلة من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: الظروف المجتمعية السائدة وأثرها على حركة الجمعيات النسائية:

شهدت الحياة في مصر في الفترة من (١٩٨١-٢٠٠٢) العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي كان لها تأثير على حركة المجتمع بصفة عامة والمجتمع المدني بصفة خاصة.

فعلى الصعيد السياسي حدثت تغيرات في بنية وممارسات الدولة وفقًا لبنية وممارسات النظام العالمي، وهى مجموعة من التطورات التي يمكن وصفها "باللاديموقراطية اللاديكتاتورية" مثل اتساع نطاق حرية التعبير، ونشوء ممارسات حزبية أكثر استقرارًا، وقيام التيارات الممثلة حزبيًا بالعمل السياسي[١].

١- علي الدين هلال، مصر في القرن الحادي والعشرون الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٢.

وقد أدت هذه التطورات إلي تغيير في سياسة الحكومة تجاه الجمعيات الأهلية، والتي تبدو من تصريحات الرئيس السابق ، والتي يؤكد فيها على أهمية المبادرات الشعبية والجمعيات الأهلية وزيارته للعديد منها، هذا إلي جانب تصريحات العديد من أعضاء الحكومة التي تشير إلي أهمية مشاركة هذه الجمعيات في تحمل أعباء التنمية الشاملة وإيجاد الحلول لمشكلات المجتمع، فضلاً عن اهتمام أعضاء مجلس الشعب بأهمية المشاركة المجتمعية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية وحل مشكلات المرأة[١].

ومما ساعد على تطوير الجمعيات النسائية خلال تلك الفترة، تبني أعضاء مجلس الشعب في عام ١٩٩٠م للقضايا الخاصة بالجمعيات الأهلية ومنها النسائية، والذي ظهر فيما يلي[٢]:

أ- إطلاق حق تكوين الجمعيات.

ب-تغيير القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤م، والذي لا يتناسب مع الانفراجة الديمقراطية التي تعيشها البلاد.

ج- تخويل القضاء وحده سلطة حل الجمعيات في حالة وجود أي مخالفات أو مصادمات مع وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن حاليًا) أو الجهة الإدارية المختصة.

٢- عوض توفيق وناجي شنودة، أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة البحوث السياسية والتربوية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

٣- أماني قنديل، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

د- دعم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي نضطلع بها الجمعيات.

هـ- إبراز دور المشاركة وقدرتها على حل مشكلات المجتمع.

كما ساهم توقيع مصر على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام ١٩٨١م، وكذلك ظهور مفهوم التمكين السياسي والذي يعني تنمية الذات وتطوير قدراتها وإمكانياتها ووجود الفاعل والمؤثر في الحياة السياسية وأثره على تحسين وضع المرأة في حركة المجتمع وتقدمه والسعي نحو تلبية احتياجاتها الإستراتيجية مما أدى إلي دعم الدور الذي تلعبه الجمعيات النسائية لمساعدة النساء وزيادة وعيهن بحقوقهن، والشعور بالثقة في أنفسهن وتنمية قدراتهن على مواجهة المشكلات، وتحرير أنفسهن من سيطرة الرجال على مقاعد الحكم والمناصب القيادية[١].

ومع الألفية الثالثة، حدث تطورًا ملحوظًا في مؤسسات المجتمع المدني مثل تزايد الأحزاب السياسية (٢٤) حزبًا، والنقابات المهنية (٢٤) نقابة، ومنظمات حقوق الإنسان (٣٢) منظمة، والجمعيات الأهلية حوالي (٢١.٥٥٨) جمعية، والجمعيات النسائية (٥٠٠) جمعية[٢].

---

[1]- Nawal el - Saadwi, " The political challenges facing Arab Woman at The End of 20th Century", study presented by The Arab Woman solidarity Association conference "Woman of The Arab World: The Coming Challenge", Zed Books (UTD) London, New Jersey, PP. 21-22.

٢- أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج السياسي والاجتماعي والاقتصادي "حالة مصر"

At, http:/www.smartwebonline.com/newculture/cont/ (accessed: 20/1/2008)

وعلى الصعيد الاقتصادي ومنذ تبني مصر لسياسة التكيف الهيكلي التي ارتبطت بمطالب المؤسسات الدولية الليبرالية موازية للتحرير الاقتصادي، وحدث نشاط وطفرة في العمل الأهلي ممثلة في الجمعيات النسائية حيث تشكل الليبرالية السياسية المناخ المحفز والدافع النشط لنشاط تلك الجمعيات[١].

كما تقوم المنظمات الدولية والدول الأجنبية بتقديم دعم مالي من خلال الحكومة في صورة مساعدات أو منح مما ساعد الجمعيات النسائية على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها في تعزيز دور المرأة المصرية.

كما أبرزت هذه الفترة بوضوح انعكاسات النظام الاقتصادي على الجمعيات النسائية، ففي أوائل الثمانينات بدأت مصر تعاني من مشاكل كثيرة أدت إلي كثير من الاختلافات الهيكلية بها، وزيادة عبء الديون الخارجية، والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، مما دفع إلي تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي يهدف إلي التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص ويعمل على تقليص دور الدولة في كافة المجالات[٢].

ومع بداية عقد التسعينات أكد الخطاب السياسي عل ضرورة العمل التطوعي وتوفير المناخ الذي يساعده على تحقيق الدور المنشود منه في عملية التنمية المقبلة فحدث تنامي في دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ.

كما ساعد الاتجاه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه من تضامن وتضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المنشودة في فعالية

٣- حلمي شعراوي وعزة خليل، دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع، حالة الشمال الأفريقي.

At, http:/www.aarcegypt.org/arc10/researchfolder/pic/dwer.do(accessed: 15/1/2008)

١- نجوى عبد الله سمك، القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٣.

الجمعيات النسائية كشريك أساسي في تحقيق التنمية ولاسيما التنمية المترتبة على سياسة الإصلاح الاقتصادي وعلى رأسها التهميش لفئات كثيرة من السكان على رأسها المرأة.

كما تطلب الاتجاه نحو سياسة الخصخصة مواجهة حاجات السكان الأكثر تضررًا من هذه السياسة، ولاسيما النساء حيث نشطت الجمعيات النسائية في تقديم الخدمات في مجالات التعليم والصحة ومحو الأمية والوقاية من الأمراض.

وأدت زيادة معدلات البطالة بين النساء وعدم المساواة مع الرجال في فرص العمل، فضلاً عن المعاناة من الفقر والتهميش إلي ضرورة تحرك الجمعيات النسائية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ومن أجل تمكين المرأة اقتصادياً.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، فقد برزت مجموعة من التغيرات على الساحة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري منذ عقد الثمانينات ولاسيما بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وقد تراوحت تلك التغيرات ما بين الإيجابية مثل توسيع فرص العمل والرعاية الصحية وتوفير مراكز الرعاية للنساء والأطفال ووجود مؤسسات وهيئات لمجتمع مدني نشط وظهور جمعيات الإنترنت ومجتمع المعلوماتية، والسلبية مثل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفشي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير المشروعية وتقلص وزن الطبقة المتوسطة وظهور الإسكان العشوائي وأطفال الشوارع واتساع دائرة العاطلين والمهشمين اجتماعيًا.

وشهد عقد التسعينات من القرن الماضي وأوائل القرن الخالي تزايدًا ملحوظًا في نشاط المجتمع المدني واعتباره شريكًا أساسيًا في عملية التنمية لتحقيق التقدم المنشود للمجتمع المصري، ولاسيما الجمعيات الأهلية والتي وصل عددها عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ إلي (٢١.٥٥٨) جمعية منها (١.١٩٥) جمعية تعمل بمجال محو الأمية، و(٥٠٠) جمعية نسائية[١].

١- مركز دعم القرار بمجلس الوزراء، انجازات ٢٥ عامًا، إبريل ٢٠٠٦.

ومما لا شك فيه أن منظمات المجتمع المدني وخاصة النسائية استطاعت أن تثير العديد من القضايا التي تدعو إلي تصحيح وضع المرأة في المجتمع باعتبارها شريكًا رئيسيًا للرجال في التنمية والإصلاح، وظهر الخطاب الرسمي أو الحكومي مؤكدًا على الاهتمام بقضية المرأة وإفساح المجال أمامها لتأكيد ذاتها وإثبات قدرتها على المشاركة في جهود التنمية والنهضة والتقدم.

ومما يعكس الاهتمام الرسمي من جانب الدولة بقضية المرأة المصرية، وتحسين وضعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في لمجتمع مجموعة من القرارات السياسية والمشروعات التنفيذية، والتي من أبرزها ما يلي:

١. تأسيس المجلي القومي للطفولة والأمومة بقرار جمهوري سنة (١٩٨٨)، والذي من ضمن اختصاصاته ما يلي[١]:

أ- وضع توجهات تنموية للخطة القومية المتعلقة بالطفولة والأمومة في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والسرية والتعليمية والثقافية.

ب- تشجيع النشاط التطوعي في مجالات الطفولة والأمومة.

ج- التعاون مع المنظمات الحكومية والغير الحكومية العاملة في مجال الطفولة ومشكلاتها وأساليب معالجتها.

٢. إنشاء اللجنة القومية للمرأة في عام ١٩٩٣م برئاسة السيدة قرينة رئيس الجمهورية، وهي لجنة منبثقة عن المجلي القومي للطفولة والأمومة للنهوض بالمرأة في جميع المجالات.

٣. صدور القرار الجمهوري رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومي للمرأة، ومن ضمن اختصاصاته ما يلي[٢]:

At, www.sis.gov.eg (accessed: 10/6/2008)

٢- ج.م.ع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الاختصاصات والتشكيل، ١٩٨٨.

٣- ج.م.ع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الاختصاصات والتشكيل، ٢٠٠٠.

أ. اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة، وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

ب. وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة، وحل المشكلات التي تواجهها.

ج. إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة.

د. تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

٤. الاهتمام بمشروعات تنمية المرأة الريفية، ولتي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٦م، ويستفيد منها ٣٣ ألف سيدة.

٥. مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية.

٦. إنشاء مراكز الأسر المنتجة في جميع أنحاء الجمهورية التي بلغ عددها (٣٢٧) مركزًا.

وعلى الصعيد الثقافي، فقد حدثت تغيرات ثقافية شهدها المجتمع المصري منذ تولي الرئيس مبارك مقاليد السلطة، من أهمها:

١. التقدم الكبير في فرص التعليم المتاحة أمام جميع المواطنين، فمنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، اعتبر الرئيس مبارك التعليم المشروع القومي الأول في مصر، وقد ظهر ذلك جليًا فيما يلي:

أ. زيادة ميزانية التعليم بنسبة ٢٤٠٥ خلال عقد التسعينات، وبلغ إجمالي عدد المدارس التي تم بناؤها ما بين الفترة من (٩٣/٩٢) إلي (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ما يزيد عن ١٤ ألف مدرسة[١].

١- الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١١)

ب. الاهتمام بتعليم الفتيات عن طريق تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث، فكانت نسبة الإناث من إجمالي المقيدين بمراحل التعليم المختلفة (٣٩.٣٩%) عام ٨١/٨٠، ووصلت إلي ٤٨.١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، كما تم إدخال صيغ مستحدثة لتعليم الفتيات مثل مدارس الفصل الواحد التي بدأت عام ٩٤/٩٣ بعدد ٢١١ مدرسة، وزادت إلي ٣١٤٧ مدرسة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ومدارس المجتمع التي ظهرت عام (٩٢) بإنشاء (٤) مدارس زاد عددها إلي (٣٣٩) مدرسة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤[١].

٢. زيادة الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار فمنذ عام ١٩٨٢ بدأت مرحلة الجهود الرسمية للقضاء على الأمية، وذلك بصدور القانون (٤٠) لسنة ١٩٨٢ لتعديل بعض مواد القانون (٦٧) لسنة ١٩٧٠١ بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، ومن أهم المواد المعدلة: المادة الثانية والتي تنص على إلزامية محو الأمية في الفئة العمرية (٨-٤٥)، والمادة الثالثة والتي تنص على تشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية[٢].

وفي عام ١٩٨٩ صدر إعلان رئيس الجمهورية باعتبار أن "عقد التسعينات هو عقد لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر، وترتب عليه صدور القانون (٨) لسنة ١٩٩١ بإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار للقضاء على الأمية خلال عشر سنوات، إلا أن هذه الخطة لم تحقق الهدف المنشود منها لعدم وجود آليات فعالة لتنفيذها ونقص التمويل في هذه المرحلة التي شهدت انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

At, www.emoe.org (accessed: 4/6/2008)

٢- المرجع السابق، ص ١٢.

١-يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٩.

وبالرغم من ذلك استطاعت مصر في ظل ظروف إصلاح الاقتصادي أن تخفض نسبة الأمية في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر من ٤٧.١% عام ١٩٩٠ غلي ٣٨.٦% عام ١٩٩٦، ثم إلي ٣٠.٥% عام ٢٠٠٢[١].

وفي عام ٢٠٠٣ أعلن رئيس الجمهورية ضرورة القضاء على الأمية في الشريحة العمرية (١٥-٤٥) سنة خلال الأربع سنوات ٢٠٠٣ -٢٠٠٧، أي (١٠) مليون، أي في هذه الشريحة خلال هذه المدة وانخفض معدل الأمية ليصل إلي ٢٩.٧١%[٢].

كما برزت انعكاسات السياق الاجتماعي والثقافي على الجمعيات النسائية فكان تبني مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقيع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي أثره في بروز دور الجمعيات النسائية في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية التي خلفتها سياسية الإصلاح الاقتصادي وعلى رأسها مشكلات الأمية ونقص الرعاية الصحية والتهميش، "حيث تضطر المرأة في مصر إعالة ما بين ١٧% إلي ٢٥% من الأسر"[٣]. مما استدعى دور أكثر فعالية للجمعيات النسائية لمساعدة هذا النوع من النساء على مواجهة أعباء الحياة لما تتمتع به هذه الجمعيات من قدرة على الوصول إلي هؤلاء النسوة في أماكن معيشتهن.

كما عكس اهتمام القيادات السياسية بأهمية دور المرأة في المجتمع، والذي تمثل في إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة – والذي تشكل بقرار جمهوري عام ١٩٨٨ – في طرح قضايا المرأة على الساحة وإلقاء الضوء عليها، وذلك بعقد مؤتمرين للمرأة المصرية أولهما "مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن العشرين" في يونيو ١٩٩٤، وثانيهما "مؤتمر سياسات تنمية المرأة للنهوض بالمجتمع" في

٢- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم – السياسة المستقبلية، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥.

٣- المرجع السابق.

٤- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ٣٤.

أبريل ١٩٩٨، وقد شاركت الجمعيات النسائية ممثلين لها في المؤتمرين وتناول المشاركون جميع القضايا المتعلقة بالمرأة من أجل تنميته[١].

وقد اتجهت الحكومة المصرية نحو دعم الجمعيات المهتمة بالمرأة فصدر القرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١، بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو تابع لرئاسة مجلس الوزراء وتتمثل موارده في المنح والقروض المحلية والعربية والأجنبية، ويتعامل الصندوق مباشرة مع الجمعيات لتنفيذ مشروعاته وتوصيل خدماته للفئات المستهدفة وأهمها المرأة والمرأة الريفية[٢].

وفي عام ٢٠٠٠ صدر القرار رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٠ بتأسيس المجلس القومي للمرأة، والذي دعا إلي ضرورة مشاركة المنظمات الأهلية ومنها الجمعيات النسائية في تنفيذ مشروعاته وبرامجه، وذلك من خلال العمل بلجنة المنظمات غير الحكومية[٣].

كما تشكل (٢٢) فرعًا للمجلس القومي للمرأة في المحافظات لتنفيذ أهدافه بكل محافظة، ويوجد بكل فرع لجنة للمنظمات غير الحكومية مما ساعد في نشاط الجمعيات النسائية ومشاركتها في تنفيذ مشروعات المجلس، والتي تخدم المرأة في كل مكان.

وتنامي دور الجمعيات النسائية وتوسع ميادين عملها بفضل ثورة المعلومات والدخول إلي عالم الانترنت والاطلاع على دور الجمعيات النسائية في الدول المتقدمة ومحاولة الاستفادة من الخبرات التي وصلت إليها هذه الدول.

كما ساعد الاهتمام الإعلاني بقضايا المرأة وتشجيع مشاركتها في المجتمع فضلاً عن إلقاء الضوء على مشكلات خاصة بالمرأة مثل العنوسة والختان والعنف

١- المرجع السابق، ص ٢٠٤.

٢- مجلس الوزراء، دليل الإجراءات والمتطلبات، الصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

ضد المرأة على ضرورة تحرك الجمعيات النسائية لإيجاد حلول فعالة لتلك المشكلات.

وشارك المثقفون المصريون وقادة الفكر في المجتمع في دفع الجمعيات النسائية لمضاعفة أنشطتها وزيادة أعدادها وذلك بإلقاء الضوء على قضايا المرأة ودورها المتنامي في صناعة التقدم والتنمية لمجتمعها بما تحمله من قدرات ومواهب تدفعها لتحمل المسئولية مثل الرجل تمامًا.

كما ساهم المناخ لدولي في تأييد وتشجيع حركة المنظمات غير الحكومية في مختلف دول العالم وانعكاس ذلك على المؤتمرات الدولية، حيث تشير مؤتمرات تعليم الكبار العالمية وخاصة مؤتمر هامبورج ١٩٩٧ إلي ضرورة تشجيع المؤسسات غير الحكومية والجماعات المحلية وتقديم الدعم المالي المناسب لنمو دور هذه المؤسسات وتقوية دورها في تعليم الكبار[١].

وأصبحت المنظمات الأهلية عنصرًا أساسيًا في كل المؤتمرات الدولية فلم تخلو أي وثيقة من وثائق المؤتمرات الدولية من التأكيد على أهمية المشاركة عن طريق المبادرة الشعبية للمنظمة، كما أصبح منتدى المنظمات الأهلية الموازي للمؤتمرات الدولية معلمًا أساسيًا ومؤثرًا في نتائج هذه المؤتمرات[٢].

كما نلاحظ تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة، وذلك من خلال ثلاث مصطلحات هي: المساواة، والتنمية، والسلام، كما تركز الاهتمام العالمي على مجموعة من القضايا التي تتعلق بالمرأة وأهمها: "المرأة والصحة، المرأة والفقر، المرأة والتمكين"[٣].

٤- إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع، مرجع سابق، ص ٦١.

١- حنان فاروق جنيد، مرجع سابق.

٢- ناهد رمزي، واقع المرأة التعليمي والمساواة بين الجنسين، بحث تحضيري مقدم من لجنة تعزيز دور المرأة في المجتمع، المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٤، ص ٦.

وتشير المؤتمرات الدولية وخاصة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ إلي تغيير وضع المرأة ودورها في المجتمع وإدماجها في كل العمليات المجتمعية في تكافؤ مع الرجل، وقد تأثرت الجمعيات النسائية منذ ذلك التاريخ بهذا المنظور الجديد في تناول قضايا المرأة وزادت مشاركتها في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر السكان والتنمية، ومؤتمر المرأة مما أدى إلي زيادة قدرتها على المشاركة في صنع القرار والدفاع عن قضايا النساء[١].

وفي عام ٢٠٠٠ تم عقد المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية بعنوان "تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، والذي تناول العديد من القضايا من أبرزها ما يلي[٢]:

١. تأمين مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية والتعليم الذاتي...الخ، مع اهتمام خاص بالخدمات الموجهة للنساء في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة.
٢. دعم قدرة المرأة على دعم الجمع بين حقها في العمل وواجباتها الأسرية لتقديم الخدمات والمساعدات، وتعديل التشريعات التي تحول دون ذلك.
٣. معالجة الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة، والعنف الأسري بتقديم الحماية اللازمة للمرأة.
٤. تأمين حق المرأة العربية في هياكل وآليات السلطة، ومواقع صنع القرارات على مختلف المستويات.

وزاد إسهام المنظمات غير الحكومية في العديد من القضايا القومية والعالمية؛ حيث شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي ولأول مرة خطابًا عالميًا يؤكد على أهمية

---

٣ –حنان فاروق جنيد، مرجع سابق.

٤– إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع، مرجع سابق، ص ١١٨.

دور المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية وإشراك المرأة في عملياتها والتعامل مع الفئات المهمشة والفقيرة[١].

كما اتجهت الدول المتقدمة والمنظمات الدولية نحو تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات والبرامج التي تضطلع بها الجمعيات النسائية، فضلاً عن مطالبة المنظمات النسائية العالمية بدور أكثر فعالية للمنظمات النسائية المحلية، ولاسيما في الدول النامية، وإيجاد حلول لقضايا النساء في تلك المجتمعات.

وبالرغم من التغيرات الجذرية الإيجابية التي طرأت في القطاع الأهلي، والتي أكدت على دوره الفاعل في عملية التنمية الشاملة وإيجاد حلول للمشكلات الكبرى التي تعاني منها دول العالم ولاسيما النامية، والتأكيد على ضرورة العمل التطوعي وتوفير البيئة القانونية التي تساعده على تحقيق الدور المنشود من، فإن هذه التغيرات لم تنعكس بالدرجة الكافية على القوانين التي تحكم عملية الجمعيات الأهلية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

ورغم تأكيد الخطاب السياسي على أهمية دعم وتشجيع العمل الأهلي، ورغم المناقشات التي شاهدتها أروقة مجلس الشعب ومطالبة أعضائه بضرورة تغيير الإطار القانوني للجمعيات الأهلية – القانون (٣٢) لسنة ١٩٦٤ – "باعتباره عائقًا يحد من فاعلية الجمعيات، ولا يناسب المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد"[٢]، "فقد ظلت الجمعيات النسائية حتى عام ١٩٩٩م تعاني من العديد من القيود سواء بالنسبة لتسجيلها وإشهارها، أو حلها أو التدخل الحكومي في تنفيذ قراراتها أو الاعتراض على الشخصيات المؤسسة لها أو المرشحة لعضويتها، أو

---

١ – حسين الجمال، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٣.

٢ – أماني قنديل، ، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٣– عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

عدم الحصول على تبرعات إلا بعد الحصول على موافقة الجهة الإدارية، أو فرض عقوبات مغلظة تصل لحد السجن والغرامة على أعضائها المخالفين للقوانين المنظمة لنشاط الجمعية"[١].

ولم يتم تعديل القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ إلا في عام ١٩٩٩، وبعد صدور القانون رقم (١٥٣) والذي حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته لعدم عرضه على مجلس الشورى باعتباره من القوانين المكملة للدستور، و"أكدت المحكمة في حيثيات الحكم على حق الفرد في تكوين الجمعيات، وإقرار مصر للاتفاقيات الدولية التي أقرت الحق السابق ومنه "المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته (٢٢) والذي يحظر وضع القيود على ممارسة هذا الحق[٢].

وتم تعديل القانون السابق بصدور القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، والذي ترتكز فلسفته على ضرورة تحرير العمل الأهلي من القيود التي تعوق تحقيقه لدوره المنشود في التنمية وفي حل المشكلات المجتمعية.

وبالرغم من ذلك فإن القانون الجديد يحتوي نقاط إيجابية وأخرى سلبية سوف نبرزها فيما يلي:

أولاً: إيجابيات القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢:

وتتضح من خلال نصوص المواد (٦)، (٢٧)، (٣٨)، فطبقًا للمادة(٦) التي توفر الشخصية الاعتبارية للجمعية بإجراء القيد وهو ما يعد تبسيطًا وتيسيرًا

---

١ – تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٣، المشاركة في التنمية المحلية وآلياتها، ص ٥٧.
٢– المرجع السابق، ص ٥٧.

لإشهار الجمعية وإجراءات تسجيلها، مع فتح باب النشاط بكافة أنواعه أمام الجمعيات الأهلية ومنها أنشطة المرأة كمجال متميز.

كما يؤكد حق الفرد في العمل التطوعي وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وطبقًا للمادة (٢٧) تكون دعوة الجمعية العمومية نابعة من مجلس إدارة الجمعية وليس الجهة الإدارية.

فضلاً عن تمتع الجمعيات الأهلية ببعض المزايا الأخرى مثل[١]:

١. الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد ورسوم الدمغة.
٢. التمتع بتخفيضات في استهلاك الكهرباء والغاز بنسبة تقدر بنحو (٥٠%).
٣. التمتع بتخفيضات في أجور النقل والموصلات بنسبة تقدر بنحو (٢٥%).
٤. اعتماد الطريق القضائي طريقًا وحيدًا لحل أي نزاع ينشأ فيما يخص تأسيس الجمعية أو حلها أو تشكيل أجهزتها.
٥. تنظيم عملية الرقابة وتوجيهها، وذلك من خلال الأشخاص المتمتعين بصفة الضبطية القضائية بقرار وزير التضامن الاجتماعي.
٦. تعظيم دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بالرجوع إليه وأخذ رأيه قبل اتخاذ الجهة الإدارية أي قرار في شئون الجمعيات.

ثانيًا: سلبيات القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢:

جاء القانون الجديد في روحه وفلسفته مخالفًا مع الدور البناء المتوقع من الشريك الثالث (القطاع الأهلي) في تنمية المجتمع، كما جاء مخالفًا للاتجاهات العالمية الحديثة في القوانين المنظمة لمؤسسات المجتمع المدني في الدول

٣- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٣.

المختلفة، ويتضح من خلال بعض مواد القانون، ولاسيما القانون (١٣)، (١٦)، (١٧)، (٤٢)، والذي جاءت على النحو التالي[١]:

فطبقًا للمادة (١٣) التي تقرر إعفاءات ضريبية وجمركية للجمعيات الأهلية بناءً على قرار رئيس الوزراء واثنين من وزارته، وهذا يتطلب إجراءات معقدة وطويلة الأمد للحصول على موافقة الجهات الثلاث.

أما المادة (١٦) فهي تشترط موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على الانضمام إلي المنظمات الدولية، وهذا شرط مجحف لأن العالم يشهد حاليًا عصر العولمة والشبكات الدولية.

أما المادة (١٧) التي تشترط موافقة الحكومة على التمويل الأجنبي، وهو ما يعكس هيمنة واضحة على الجمعيات الأهلية مما يعكس ضعف الثقة المتبادلة بين الحكومة والجمعيات.

أما المادة (٤٢) والتي تقرر حق الدولة في حل الجمعية، وهذا مخالف للاتجاهات العالمية في قوانين المنظمات الأهلية، ويعد تعسفًا من جانب الحكومة على حق الجمعيات في ممارسة أنشطتها.

المحور الثاني: جهود الجمعيات النسائية فى تعليم الكبار :

تشير التطورات المتلاحقة التي شهدها المجتمع المصري خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إلي تغيير الخريطة الأساسية للجمعيات النسائية، حيث زاد عددها، وتنوعت أهدافها وميادين عملها مما أدى إلي زيادة قدرتها على الدفاع عن قضايا النساء.

ومن أهم السمات التي تميزت بها الجمعيات النسائية خلال تلك الفترة ما يلي:

---

١ – أماني قنديل، رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية الجديدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، ص ص ٦٠-٦١.

١. لا يتوافر تقدير دقيق عن عدد المنظمات النسائية في مصر، إلا أنها تعلن عن نفسها وتحدد أهدافها باعتبارها جمعية نسائية تستهدف النهوض بالمرأة، بعض هذه الجمعيات يفتح أبوابه لعضويته الذكور وبعضها الأخر مغلق العضوية يقتصر على النساء.

٢. وصل عدد الجمعيات النسائية حتى منتصف عام ١٩٩١ إلي (١١٩) جمعية بالإضافة إلي (٣٢) جمعية نسائية وإسلامية في آن واحد، و(٣٣) جمعية نسائية ومسيحية فى آن واحد، وكذلك (١٦) ناديًا نسائيًا ليصل العدد الإجمالي إلى (٢٠٠) جمعية وهو ما يمثل (١.٧%) من العدد الإجمالي للجمعيات النسائية[١].

٣. تنوعت ميادين عمل الجمعيات النسائية لتشمل ميادين الطفولة والأمومة، ورعاية الأسرة، والمساعدات الاجتماعية، والأنشطة الثقافية، ولعل المتبع لحركة الجمعيات النسائية في سنوات الألفية الثالثة يلحظ أن معظم ميادين نشاط هذه الجمعيات تأتي بناء على توجيهات المجلس القومي للمرأة وتستكمل بقية أنشطتها وفقًا لاحتياجات المجتمع الذي تتواجد في إطاره.

٤. تنوعت الأهداف العامة التي تسعى إليها الجمعيات النسائية فمنها ما يدور حول التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ومنها ما يدور حول التنمية الثقافية للمرأة، ومنها ما يدور حول الوعي الثقافي للمرأة، فضلاً عن الاهتمام بقضية المساواة بين الجنسين ودفع المرأة للمشاركة في صنع القرار.

---

٢ – أماني قنديل ، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ٩٥.

٥. توجه الجمعيات النسائية في سنوات الألفية الثالثة نحو القضايا والأولويات التالية[١]:

- تطوير قانون الأسرة.
- قضية المرأة المعيلة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- توفير التأهيل والتدريب وفرص العمل.
- قضية العنف ضد المرأة.
- قضية محو الأمية.
- تخصيص حصة للنساء في البرلمان.
- حق أبناء الأمهات المصريات في الحصول على جنسيتها.

ومن الملاحظ أن هذه القضايا والأولويات قد وضعت على جدول اهتمام الجمعيات النسائية بفعل عوامل إقليمية وعالمية وطرح قضية الإصلاح الشامل ومن مكوناتها النهوض بالمرأة المصرية.

كما نلاحظ اختلاف موقف الجمعيات النسائية تجاه القضايا السابقة، في حين أنها نجحت في تحقيق المكاسب لبعضها، نجد أنها لم تستطيع إيجاد حلول نهائية للبعض الأخر، وبالرغم من ذلك استطاعت أن تثير بعض القضايا وتضغط لإيجاد الحلول لها.

وقد ظهرت فى هذه المرحلة عدة جمعيات نسائية نذكرمنها:جمعيةرابطة المرأة العربية (١٩٨٧)، وجمعية الشابات المسلمات بالسويس(١٩٨٧)،وجمعية خريجات الجامعة بالإسماعيلية (١٩٩٣)، وجمعية رابطة المرأة بالسويس (٢٠٠١).

---

١ – أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص ٧٩.

وصفوة القول، ففي هذه المرحلة وضح الدور الإيجابي الذي تقوم به الجمعيات النسائية في تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال تعليم الكبار، ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت على ذلك ما يلي:

١. تأكيد تقرير ديلور على أهمية المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار بغرض التوصل إلي تحقيق تعليم جيد من نوع جيد لتكوين المواطن الفاعل الذي يسهم في نهضة بلده[١].

٢. تغيير النظرة إلي عمل هذه الجمعيات من مجرد عمل خيري تطوعي إلي عمل تنموي (تربوي – ثقافي – صحي)، وبالتالي أصبح عملها يندرج تحت إطار التعليم المستمر من جهة والتربية المستدامة من جهة أخرى[٢].

٣. التمويل الأجنبي من قبل الهيئات الدولية للجمعيات النسائية فرض على هذه الجمعيات الاهتمام بقضايا البيئة والمرأة والتعليم، وضرورة تضمينها في البرامج التدريبية والتعليمية[٣].

وقد برز دور الجمعيات النسائية في القيام بتقديم الخدمات التعليمية والصحية للفئات التي تأثرت سلبياً بآثارالخصخصة، وخاصة التوجه نحو التدريب التحويلي والتدريب على المشروعات والصناعات الصغيرة للحد من البطالة.

كما ساهمت في تقديم برامج للفئات المهمشة من المسنين وأطفال الشوارع والمرأة المعيلة، كما تصمم برامج لتوعية الكبار بحقوقهم القانونية وبمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تمنع التمييز ضد المرأة. وساهمت في وقف زيادة

---

١ – جاك ديلور،التعلم ذلك الكنز المكنون ،تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين ،ترجمة جابر عبد الحميد جابر ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٩٨.

٢ – مصطفي عبد السميع وطلعت عبد الحميد، تصور لتطوير برامج تعليم الكبار في الوطن العربي، مجلة تعليم الجماهير، ع٤٨، س٢٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٥٨.

٣– المرجع السابق، ص ١٨٦.

نسب الأميين وذلك من خلال فتح فصول محو الأمية، فضلاً عن تقديم برامج لتدريب المرأة الريفية على المهارات البيئية المولدة للدخل وأخرى في التنمية وتنظيم الأسرة[١].

مراجع الدراسة

[١] عزة عبد العزيز سليمان وآخرون ، **التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستوى المركزى والمحافظات،** كتاب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٥، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢ ، ص ٥٥ .

(2) UNESCO, Fifth International Conference On Adult Education , Hamburg , Germany , 14 -18 July , 1997, p 13 .

[٣] عزة عبد العزيز سليمان و آخرون ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

[١] إبراهيم محمد إبراهيم و مصطفى عبد السميع محمد ، **التعليم المفتوح و تعليم الكبار. رؤى وتوجهات** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٩

[١]الجهاز المر كزى للتعبئة العامة و الإحصاء ، **الأمية فى مصر . آليات و أساليب التصدي لها**، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص٤٣.

(2) http:www.ibe. UNESCO.org /fileadmin / user_upload / organization / council_pdf.

[١] عبد السلام محمد على الصباغ ، **تفعيل دور الجمعيات الأهلية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول**، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

١- نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون، تحليل أوضاع الطفولة والشباب في مصر، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٧.

(١) إبراهيم السيد العويلى ، محو أمية المرأة المصرية بين الواقع و المأمول ، بالتطبيق على مركز و مدينة المنصورة دقهلية ، **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، ع ٥٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٣١ – ٣٧١ .

(١) يحيى عبد الوهاب الصايدى ، محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى : التجربة المصرية لمحو الأمية وتعليم الكبار نموذجاً ، **مجلة تعليم الجماهير** ، العدد ٥١ ، السنه (٣١)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ص ١١٨:٨١

١- حمد بن سيف الهمامى ، إشكالية تعليم الكبار ، تعليم الكبار بين القراءة و الثورة الرقمية ، **مجلة التربية** ، العدد ١٥٢ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر، مارس ٢٠٠٥ .

١- أحمد محمد سيد الشناوى وسعيد طه محمود ، تعليم الكبار فى سلطنة عمان الملامح والدوافع والمعوقات ، **مجلةكلية التربية بالاسماعيلية** ، العدد ٤ ، يناير ٢٠٠٦ .

(١) جمال مصطفى حسين ، **دراسة مقارنة لجهود المنظمات غير الحكومية في تربية ذوى الأحتياجات الخاصة في مصر و بعض الدول الأجنبية** ،رسالة ماجستير،كلية التربية ،جامعة عين شمس،٢٠٠٦.

(١) محمد مصطفى عبد اللطيف ، **دراسة تقويمية لدور الجمعيات الأهلية تجاه المتحررين من الأمية بمصر** ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٩ .

1- Paul Belanger And Bettina Bochynek , **The financing Of Adult Learning In Civil Society : An European Exploratory Study**, Unesco Institute For Education , Feldbrunnestrasse 58 , 20148 Hamburg ,Germany, 2001 .

1- Edo,M. and Others , **Ethiopian Community Education Initiatives : Communities , NGOs and Government Partnerships in Action** , 2002, Eric No: ED 47171

1- Lester M.Salamon and Others **, Global Civil Society , An Overview** , Baltimore : Johns Hopkins Institute for Policy Studies , 2003

1- Sloat .A," The Rebirth of Civil Society : The Growth of Women's NGOs in Central and Eastern Europe**", European Journal of Women's Studies** , Vol . 12, Issue 4, Nov. 2005.

1- Jafar, Afshan, **Lofty ideals and ground realities: Feminism, activism, and NGOs in Pakistan,**University of Massachusetts Amherst, 2006

[1]-Fenton, Peter, M.Ed., **Social development and adult education in Bangladesh: A case study of three NGO's involvement,** University of Alberta (Canada), 2005
AT:http://proquest.umi.com/(accessed:1/10/2010)
2- Heather McRae, "Exploring University Continuing Education's Role in Civic Engagement" , In Search of Common Space, **Educational leadership senior Supervisor**, University of Victoria, Canada, 2009.

(١) وزارة التخطيط ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،**القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية**،مادة (١) ،القاهرة، مايو ٢٠٠٢،ص ٥.

(١) إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

١ – إبراهيم محمد إبراهيم ،تاريخ تعليم الكبار فى مصر الحديثة،كلية التربية ،جامعةعين شمس،القاهرة،د.ت ،ص ٣.

١ – عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط ٦، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٧٨ – ٨٥.

٢ – منير عطا الله سليمان، التعليم واتجاهاته الشعبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٨٢، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٠٨.

١ – عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ١٩٧ – ٢٠٨.

٢ – سيد أبو بكر حسانين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٢

١– مي شهاب ورسمي عبد الملك، أهمية التكامل بين العمل الحكومي والجمعيات غير الحكومية في تربية الطفل من أجل السلام، منشورات ثقافة الطفل، القاهرة، يناير ١٩٩٥، ص ١١٧.

٢– جوديت تاكر، الإقليم العربي العثماني من أوائل القرن الثامن عشر إلي القرن العشرين، ترجمة: عايدة سيف الدولة، دار إبريل، ليدن، بوسطن، ٢٠٠٣، ص ٢٣٨.

١ – جوديث تاكر، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

٢ – المرجع السابق، ص ٢٤١.

١ – عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٠١.

١ – سهير لطفي، أدبيات المشاركة السياسية للمرأة، مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة ١٩٨٦، ص ص ٥١ – ٦١.

٢ – سامية فهمي، مرجع سابق، ص ١٣٣.

١ – أماني قنديل، سارة بن نفسية، الجمعيت الأهلية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة،١٩٩٤ ، ص ٧٢.
١ – محمد الهادي عفيفي وآخرون، التربية ومشكلات المجتمع، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٠٠.
١– محمد عبد الفتاح، تأملات في ثورات مصر: ثورة ١٩١٩، ، عالم الكتاب والمعلومات، ع (٥٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، يناير – مارس ١٩٩٨، ص ١٨٢.
٢ – عزت حجازي، مرجع سابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣
١ – سامية محمد فهمي، مرجع سابق، ص ١٣١.
١ – أشرف حسين، المنظمات الأهلية في مصر ودورها التنموي وعلاقتها بالدولة، دراسة مقدمة في ندوة المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، مركز البحوث العربية، القاهرة، الفترة (٢٢ – ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٣٥.
٢ – معهد التخطيط القومي، الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات مصر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦.
٣– أحمد الشربيني، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ،١٩٩٢، ص ١٥٤.
٤– رؤوف عباس حامد، الطريق إلي الثورة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص٢٧.
١– إبراهيم محمد إبراهيم ، مصطفي عبد السميع، مرجع سابق، ص ص ١١٩ – ١٢٠.
١– محمد الهادى عفيفى وآخرون، مرجع سابق ، ص ٣٠٠.
٢– إبراهيم محمد إبراهيم، حركة تعليم الكبار فى مصر من الجامعة الشعبية إلى الثقافة الجماهيرية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،د.ت ،ص ١٣.
٣– حنان فاروق جنيد، الدور الاتصالي للمؤسسات النسائية في التوعية الاجتماعية بقضايا المرأة المصرية – دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الرسمية والأهلية في مصر.
At: www.aucegypt.edu/academic (accessed 30/9/2007)
٤– سيد أبو بكر حسانين، مرجع سابق، ص ٢١٥.
١– إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسة تقويمية لدور مؤسسات تعليم الكبار فى مصر ، رسالة دكتوراة، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢.

٢- سعودي عبد الظاهر، واقع الجهود المبذولة لمحو أمية الفتاة وتعليمها بمحافظة المنيا، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، م١٥، ع٣، يناير ٢٠٠٢، ص ٣٠٦.

3- http:www. gocp. gov.eg

٤- مي محمود شهاب، تطوير تعليم المرأة في مصر خلال ١٢٠ عامًا، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥.

5- http:www. laweg.net

١- أحمد زكريا الشلق، الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٦٠.

٣- أماني قنديل، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ٧٧.

١- المرجع السابق، ص ٦٠. انظر أيضًا:

- المرجع السابق، ص ٧٨.

٢- أحمد الشربيني، مرجع سابق، ص ١٥٧.

٣- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، دور المشاركة الشعبية في التنمية (الدورة العشرين ١٩٩٩ – ٢٠٠٠)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

١- جودة عبد الخالق، التعريف بالانفتاح وتطوره، سلسلة قضايا أساسية (١)، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٩ – ٥٤.

٢- سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٦٥ – ٦٦.

٣- يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٦.

٤- سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ٦٦.

٥- ليسابولارد، مصر من بدايات القرن العشرين إلي اليوم، ترجمة نوله درويش، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

١- يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٦.

١- أمانى قنديل ، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١١٤.

١-أمانى قنديل ، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ١١٢.

١- ليسابولارد، مرجع سابق، ص٣٠٧.

٢- أمانى قنديل ، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ١١٣.

٣- ليسابولارد، مرجع سابق، ص٣٠٧.

٤- المرجع السابق، ص ٣٠٦.

١ – ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجى،دراسات فى التربية ،مركز بن خلدون للدراسات الانمائية،القاهرة ،١٩٩٣، ص ٣٤.

٢–الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،القانون رقم(٨) لسنة ١٩٩١ بشأن محوالأمية وتعليم الكبار، مادة (١).

٣– الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الأنشطة والإنجازات الرئيسية للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ٢٥ – ٣٨.

١– علي الدين هلال، مصر في القرن الحادي والعشرون الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢٢.

٢– عوض توفيق وناجي شنودة، أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، شعبة البحوث السياسية والتربوية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٨.

٣– أماني قنديل، سارة بن نفسية، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

[1]- Nawal el - Saadwi, " The political challenges facing Arab Woman at The End of 20th Century", study presented by The Arab Woman solidarity Association conference "Woman of The Arab World: The Coming Challenge", Zed Books (UTD) London, New Jersey, PP. 21-22.

٢– أماني قنديل، مؤسسات المجتمع المدني ووظائف الدمج السياسي والاجتماعي والاقتصادي "حالة مصر"

At, http:/www.smartwebonline.com/newculture/cont/ (accessed: 20/1/2008)

٣– حلمي شعراوي وعزة خليل، دور المجتمع المدني وتنظيماته في التنمية والحكم الموسع، حالة الشمال الأفريقي.

At, http:/www.aarcegypt.org/arc10/researchfolder/pic/dwer.do(accessed: 15/1/2008)

١– نجوى عبد الله سمك، القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٣.

١– مركز دعم القرار بمجلس الوزراء، انجازات ٢٥ عامًا، إبريل ٢٠٠٦.

At, www.sis.gov.eg (accessed: 10/6/2008)

٢– ج.م.ع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الاختصاصات والتشكيل، ١٩٨٨.

٣- ج.م.ع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الاختصاصات والتشكيل، ٢٠٠٠.
١- الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١١)
At, www.emoe.org (accessed: 4/6/2008)
٢- المرجع السابق، ص ١٢.
١-يحي عبد الوهاب الصايدي، مرجع سابق، ص ٩٩.
٢- وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم – السياسة المستقبلية، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥.
٣- المرجع السابق.
٤- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ٣٤.
١- المرجع السابق، ص ٢٠٤.
٢- مجلس الوزراء، دليل الإجراءات والمتطلبات، الصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.
٣- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥ – ٢٠٦.
٤- إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع، مرجع سابق، ص ٦١.
١- حنان فاروق جنيد، مرجع سابق.
٢- ناهد رمزي، واقع المرأة التعليمي والمساواة بين الجنسين، بحث تحضيري مقدم من لجنة تعزيز دور المرأة في المجتمع، المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، القاهرة، سبتمبر، ١٩٩٤، ص ٦.
٣ -حنان فاروق جنيد، مرجع سابق.
٤- إبراهيم محمد إبراهيم ومصطفى عبد السميع، مرجع سابق، ص ١١٨.
١- حسين الجمال، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٣.
٢ – أماني قنديل، ، مرجع سابق، ص ٢٦٠.
٣- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.
١ – تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٣، المشاركة في التنمية المحلية وآلياتها، ص ٥٧.

٢- المرجع السابق، ص ٥٧.
٣- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٣.
١ – أماني قنديل، رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية الجديدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، ص ص ٦٠-٦١.
٢ – أماني قنديل ، سارة بن نفسية ، مرجع سابق، ص ٩٥.
١ – أماني قنديل، دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية، مرجع سابق، ص ٧٩.
١ – جاك ديلور،التعلم ذلك الكنز المكنون ،تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين ،ترجمة جابر عبد الحميد جابر ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٩٨.
٢ – مصطفي عبد السميع وطلعت عبد الحميد، تصور لتطوير برامج تعليم الكبار في الوطن العربي، مجلة تعليم الجماهير، ع٤٨، س٢٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٥٨.
٣- المرجع السابق، ص ١٨٦.
١- نادرة عبد الحليم وهدان وآخرون، تحليل أوضاع الطفولة والشباب في مصر، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٧.